



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير الشرعية

إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

7 يونيو/حزيران 2021

الفهرس

1. المقدمة.....	4
1.1. الغرض والنطاق.....	4
1.2. نطاق التطبيق.....	4
1.3. الأسس القانونية.....	4
1.3.1. العقوبات المفروضة على كل من يخالف التزامات الإبلاغ.....	5
1.3.2. حماية الأفراد الذين يبلغون عن نشاط مشبوه.....	6
1.3.3. معنى المعاملات المشبوهة.....	6
2. تحديد المعاملات المشبوهة.....	7
2.1. دور خط الدفاع الأول.....	7
2.2. دور خط الدفاع الثاني.....	7
2.2.1. دور مسؤول الامتثال / مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.....	7
2.3. دور خط الدفاع الثالث.....	8
2.4. الغاية من المراقبة المستمرة للمعاملات.....	8
2.5. التنظيم الداخلي.....	9
2.5.1. اعتبارات للمنشآت ذات الفروع والشركات التابعة الأجنبية.....	10
2.6. أساليب مراقبة المعاملات.....	10
2.6.1. المراقبة اليدوية للمعاملات.....	11
2.6.2. المراقبة الآلية للمعاملات.....	11
2.6.3. نهج مراقبة المعاملات الإلكتروني.....	12
3. إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.....	13
3.1. أهمية رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة وتقرير عن الأنشطة المشبوهة.....	13
3.2. الهيكل الأساسي لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة.....	13
3.3. أفضل الممارسات لإعداد تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة.....	16
3.3.1. تقرير دفاعي لتقارير معاملات مشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة.....	18

3.4.	كيفية رفع تقرير المعاملات المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى.....	18
3.5.	تعديلات على التقارير المقدمة.....	23
4.	توقيت مراجعات التنبيه والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة.....	24
4.1.	مراجعة التنبيه والتحقيق في الحالات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو اتخاذ قرار الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة22	
4.2.	الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو إيداع تقرير الأنشطة المشبوهة.....	25
4.3.	رصد الأنشطة المشبوهة المستمر والإبلاغ عنه.....	25
4.4.	النشاط الذي يتطلب اهتماماً فورياً.....	25
4.5.	استثناءات للتحقيقات المعقدة.....	25
4.6.	ملخص الجداول الزمنية للمراجعة والتحقيق والإبلاغ.....	26
4.7.	تصعيد للمراجعة المعجلة.....	26
5.	السرية والحظر ضد "الإفصاح".....	27
6.	التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو الأنشطة المشبوهة.....	27
6.1.	متطلبات التواصل مع وحدة المعلومات المالية.....	27
6.2.	ما بعد تقرير المعاملات المشبوهة وعملية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.....	28
6.3.	الحوكمة والإبلاغ إلى الإدارة العليا.....	30
6.4.	حفظ السجلات.....	30
المرفق 1 -	أمثلة إرشادية لتقرير المعاملات المشبوهة غير الكافية وتقرير الأنشطة المشبوهة.....	32
المرفق 2 -	مؤشرات المخاطر في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة.....	34
المرفق 3 -	مؤشرات المخاطر لقطاع التأمين الإماراتي.....	38
المرفق 4 -	القواعد والمبادئ الشاملة لمنصة goAML.....	40
المرفق 5 -	ملخص الإرشادات.....	41

1. المقدمة

1.1. الغرض والنطاق

تنص المادة 44.11 من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ("قرار مجلس الوزراء (10)") بتكليف الجهات الرقابية "بتزويد المنشآت المالية ... بالإرشادات التوجيهية والتغذية العكسية لتعزيز فعالية تنفيذها لإجراءات مواجهة الجريمة".

والغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجب قراءة هذا الدليل الإرشادي بالتوازي مع قرار مجلس إدارة المصرف المركزي بشأن إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (الصادرة بتاريخ 2019/06/19 رقم 2019/74) والإرشادات التوجيهية بشأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية (الصادرة بتاريخ 2019/06/27 رقم 2019/79) وأي تعديلات وتحديثات صادرة. بالتالي، لا تشكل هذه الإرشادات تشريعات أو لائحة إضافية ولا تحل محل أي متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات شرعية، ولكنها تحدد توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمنشآت المالية المرخصة لتكون قادرة على إثبات الامتثال لهذه المتطلبات. وفي حالة وجود تناقض بين هذا الدليل والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً، تسود الأطر القانونية أو التنظيمية السارية حالياً. ويمكن استكمال هذا الدليل بلوائح إرشادية إضافية، مثل جلسات التوعية والمراجعات الموضوعية التي يجريها المصرف المركزي.

وعلاوة على ذلك، تأخذ هذه الإرشادات في عين الاعتبار المعايير والتوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي ("فاتف") وأفضل الممارسات ومؤشرات المخاطر. ولا تعتبر هذه الإرشادات شاملة ولا تفرض قيوداً على التدابير التي يجب أن تتخذها المنشآت المالية المرخصة من أجل الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً. وعلى هذا النحو، يجب على المنشآت المالية المرخصة إجراء تقييماتها الخاصة للمنهج وأن تقي بالتزاماتها القانونية.

ويدخل هذا الدليل حيز التنفيذ فور إصداره من قبل المصرف المركزي علماً بأن المنشآت المالية المرخصة ملزمة على أن تثبت امتثالها لمتطلبات المصرف المركزي في غضون شهر واحد من إصدار هذا الدليل.

1.2. نطاق التطبيق

ما لم يُذكر خلاف ذلك، تنطبق هذه الإرشادات على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، المرخصين و / أو الخاضعين للإشراف من قبل المصرف المركزي الواردين في الفئات التالية:

- البنوك الوطنية، وفروع البنوك المرخصة، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، ومقدمي خدمات الدفع، ومقدمي الحوالات المسجلين، والمنشآت المالية المرخصة و شركات التأمين وكلاء التأمين ووسطاء التأمين

1.3. الأسس القانونية

(المواد 9.1، 15، 24، 25، 27 من قانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛ المواد 16-18، 20.2، 21.2، 40-43 من قرار مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

تم توضيح متطلبات إرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في: (1) المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة؛ (2) قرار مجلس الوزراء رقم (10)

لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ؛ و (3) قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسلح وتمويله والقرارات ذات الصلة.

وبموجب الإطار القانوني والتنظيمي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، تلتزم جميع المنشآت المالية المرخصة بالإبلاغ الفوري إلى وحدة المعلومات المالية عند الاشتباه أو عند توفر أسباب معقولة للاشتباه في أن المعاملة أو العملية المالية ترتبط بمتحصلات وعائدات جريمة أصلية أو تشملها أو ترتبط بتمويل الإرهاب أو نية استخدام الأموال أو العائدات لغرض ارتكاب جريمة أو إغنائها أو الاستفادة منها. وتعرف "الجريمة" في المادة 1 من قانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بأنها "جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة". ولا يوجد حد أدنى للإبلاغ؛ وينبغي الإبلاغ عن جميع المعاملات المشبوهة، بما في ذلك المعاملات التي جرت، بغض النظر عن حجم المعاملة. كما يتعين على المنشآت المالية المرخصة أن تضع وتحديث مؤشرات تحذير يمكن استخدامها لتحديد المعاملات المشبوهة.

وعلى الرغم من أن قانون مواجهة جرائم غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب يستخدم مصطلح "تقارير المعاملات المشبوهة" ليشمل معاً المعاملات المشبوهة والنشاطات المشبوهة، فهذا الدليل الإرشادي يفرق بينهما — يجب الإبلاغ (في أول حالة) عن الأنشطة المشبوهة التي تنطوي على المعاملات المالية إلى وحدة المعلومات المالية باعتبارها تقارير المعاملات المشبوهة ؛ و من ناحية أخرى، يجب الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة التي لا تنطوي على المعاملات المالية (في أول حالة) إلى وحدة المعلومات المالية باعتبارها تقارير الأنشطة المشبوهة. أمثلة على السيناريوهات التي تبرر إيداع تقرير عن نشاط مشبوه تشمل، و لا تقتصر على: تعرض العميل على النقد السلبي من وسائل الإعلام بشأن تورطه بنشاط غير قانوني ؛ أسم العميل يطابق قائمة الجزاءات ؛ العميل المحتمل يتعامل بطريقة مريبة عند فتح الحساب (على سبيل المثال، رفض الإجابة على أسئلة فتح الحساب ؛ تقديم وثائق مزورة أو مزيفة ؛ إبداء عدم الرغبة في تقديم معلومات مفصلة حول حساب تجاري، وما إلى ذلك) ؛ أو يُظهر العميل سلوكاً مشبوهاً آخر (على سبيل المثال، الاستفسار عن طرق التحايل على المتطلبات المحددة لتفادي إعداد التقرير) تقارير المعاملات المشبوهة، و تقارير الأنشطة المشبوهة، و أنواع أخرى من التقارير (المشار إليها بمزيد من التفصيل في القسم 3.2 "الهيكل الأساسي لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة") تتماشى مع نظام الإبلاغ الحالي لوحدة المعلومات المالية واستخدام برنامج goAML .

وبموجب القانون والأنظمة، سواء كانت المنشآت المالية المرخصة تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في منطقة حرة مالية أو تجارية، فإن وحدة المعلومات المالية هي السلطة التنظيمية المختصة لتلقي بلاغ عن المعاملات أو الأنشطة المشبوهة. ويعتبر الحد الأدنى من الالتزامات القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تنطبق على المنشآت المالية المرخصة مشمولة بالمتطلبات التالية:

- وضع وتنفيذ مؤشرات لتحديد المعاملات المشبوهة (المادة 15 من قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، المادة 16 من قرار مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب).
- إبلاغ وحدة المعلومات المالية عن أي نشاط مشبوه والتعاون مع السلطات المختصة بصورة عاجلة، وعدم الكشف عن المعلومات أو البيانات الواردة في تقرير المعاملات المشبوهة (المواد 9-1، 15، 24، 25، 27 من قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛ المواد 13-2، 17.1، 18.1، 20.2، 2/42.1 من قرار مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب) .

1.3.1. العقوبات المفروضة على كل من يخالف التزامات الإبلاغ

عدم الإبلاغ عن معاملة مشبوهة (تقرير المعاملات المشبوهة، تقرير الأنشطة المشبوهة، أو أنواع أخرى من التقارير) دون تأخير، إما عمداً أو بسبب إهمال جسيم، تعتبر جريمة اتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وينص قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على العقوبات ضد أي شخص، بما في ذلك المنشآت المالية المرخصة، أو مديريها وموظفيها، الذين يفشلون في القيام، سواء عن قصد أو عن طريق الإهمال الجسيم، بالتزامهم القانوني بالإبلاغ عن حالات الاشتباه في غسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة أو مكافحة تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة كما يلي:

- السجن والغرامة التي لا تقل عن مئة ألف درهم إماراتي ولا تزيد على مليون درهم إماراتي؛ أو

- أي من هاتين العقوبتين (أي السجن أو الغرامة) وذلك وفقاً للمادة 24 من قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
- وفقاً للمادة 15 من قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، يجب الإبلاغ في حالة الاشتباه أو توفر أسباب معقولة للاشتباه في جريمة.

1.3.2. حماية الأفراد الذين يبلغون عن نشاط مشبوه

بموجب المادة 15 من قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمادة 17.3 من قرار مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب فإن المنشآت المالية المرخصة وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها وممثليها المرخص لهم قانوناً لا يترتب عليهم أي مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية ناتجة عند تنفيذ واجبه القانوني بحسن النية والإبلاغ وحده المعلومات المالية بأي نشاط مشبوه. وتوفر هذه الحماية أيضاً في الحالات التي لا يعرفون فيها بالضبط ما هو النشاط الإجرامي الأساسي، وبغض النظر عما إذا كان قد تم ارتكاب النشاط غير القانوني بالفعل. ويتضمن هذا أيضاً الحالات التي يقدم فيها الموظف تقريراً عن معاملة مشبوهة أو عن نشاط مشبوه أو أنواع التقارير أخرى.

ومع ذلك، هذه الحماية لا تمتد إلى الإفصاح غير القانوني للعميل أو أي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن أنهم أبلغوا أو يعتزمون الإبلاغ عن معاملة مشبوهة، أو المعلومات أو البيانات التي يحتوي عليها التقرير، أو أنه يتم إجراء تحقيق فيما يتعلق بالمعاملة.

1.3.3. معنى المعاملات المشبوهة

في إطار قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقراره المتعلق بمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، تشير المعاملات المشبوهة إلى أي معاملة أو محاولة أداء أي معاملة أو أموال تمتلك المنشآت المالية المرخصة أسباباً معقولة للاشتباه في أنها تشكل - كلياً أو جزئياً، وبغض النظر عن المبلغ أو التوقيت - أي مما يلي:

- عائدات الجريمة (غسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة، أو مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة)؛
- أن تكون لها صلة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المتصلة بتمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة؛
- أن يكون المقصود استخدامها في نشاط يتعلق بهذه الجرائم.

ويعرف قانون مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقراره المتعلق بمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الجريمة الأصلية بأنها " كل فعل يشكل جنائية أو جنحة وفقاً للتشريعات النافذة في الدولة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها متى كان معاقباً عليه في كلتا الدولتين". وأن الشرط الوحيد لاعتبار بأن المعاملة مشبوهة هو وجود "أسباب معقولة" فيما يتعلق بالشروط المشار إليها أعلاه. وبالتالي، يمكن استنتاج المعاملات المشبوهة من معلومات معينة، بما في ذلك المؤشرات، أو الأنماط المالية أو السلوكية للمعاملات، أو معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء، أو معلومات من قبل وسائل الإعلام. وليس متوجب عليهم الحصول على دليل بأن جريمة أصلية قد حدثت بالفعل أو إثبات المصدر غير المشروع للعائدات المعنية. ولا تحتاج المنشآت المالية المرخصة إلى معرفة النشاط الإجرامي الأساسي ولا أن العائدات تأتي من نشاط إجرامي؛ فأي سبب معقول للاشتباه في أي نشاط إجرامي يعتبر كافياً لإيداع التقرير.

وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أيضاً أن تلاحظ أن المعاملات المشبوهة لا تحتاج إلى إكمال أو سير أو انتظار إتمامها. ويجب الإبلاغ عن المعاملات التي لم تنفذ والمعاملات السابقة، بصرف النظر عن توقيتها أو حالة إنجازها، والتي يتبين عند مراجعتها أنها تثير أسباباً معقولة للشك، وفقاً للمتطلبات ذات الصلة.

2. تحديد المعاملات المشبوهة

2.1. دور خط الدفاع الأول

يجب على الموظفين داخل خط الدفاع الأول (على سبيل المثال، مديري العلاقات، ومديري الأعمال، ووظائف عمليات المكاتب الخلفية) فهم مخاطر مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المرتبطة بالأعمال التي يعملون فيها. يعتبر موظفو الخط الأول للدفاع أساسيين لإدارة مخاطر العملاء والجهات الخارجية والتصعيد في الوقت المناسب للنشاط المشبوه المحتمل. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة ألا تعتمد فقط على نظم رصد المعاملات لتحديد الأنشطة المشبوهة. حيث يلعب موظفو خط الدفاع الأول دوراً حاسماً في الكشف عن أنماط غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ومنعها. ويجب التأكد من أن الموظفين مدربين تدريباً مناسباً لتحديد المعاملات المشبوهة وتقييم تلك المعلومات التي كانت تعتبر معقولة - والتي تم جمعها من خلال التعامل مع العملاء - تبدو الآن مشبوهة. ولذلك ينبغي تدريبهم فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة وآلية تخفيف المخاطر والإبلاغ في مجال أعمالهم. وينبغي للموظفين فهم المتطلبات التنظيمية في نطاق عملهم؛ والتحذيرات المرتبطة بعملائهم والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والمناطق الجغرافية؛ وإجراءات التصعيد المناسبة لكل من إدارتهم وخط الدفاع الثاني دون المساس بمسؤوليتهم في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

2.2. دور خط الدفاع الثاني

خط الدفاع الثاني (على سبيل المثال، مسؤول الامتثال -أخصاء الامتثال - ضابط الامتثال - ضابط مكافحة غسل الأموال) يقدم المشورة السياسية والتوجيه والضمان والرقابة والتحكم في خط الدفاع الأول. وفي حين أن الموظفين في وحدات عمليات الجريمة المالية (ربما في خط الدفاع الأول) يمكنهم التحقيق في المعاملات المشبوهة وتوثيق التحقيق الناتج، على أن يتم الإبلاغ النهائي لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة من قبل مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (في خط الدفاع الثاني). وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن خط الدفاع الثاني مكلف بالإشراف على برنامج التحقيقات الذي يتألف من عمليات المراقبة الآلية واليدوية. أما خط الدفاع الثاني، فهو مكلف أيضاً بمراقبة المخاطر التي تواجه المنشآت المالية المرخصة، مثل عدم الامتثال للقوانين واللوائح الصادرة في الدولة، وتقديم تقارير مباشرة إلى الإدارة العليا عن تعرض المنشآت المالية المرخصة للمخاطر، بما في ذلك من خلال المقاييس المتعلقة بالجرائم المالية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يولد خط الدفاع الثاني وخط الدفاع الأول (حسب الاقتضاء) معايير ذات صلة بالجريمة المالية (مثل تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة) لتزويد الإدارة العليا بنظرة عامة كافية على برنامج الامتثال للمنشآت المالية المرخصة بما في ذلك حسن توقيت وجودة تعامل المنشآت المالية المرخصة مع تنبيهات رصد المعاملات وحلها، وتقرير المعاملات المشبوهة أو عملية تقديم تقارير الأنشطة المشبوهة. وينبغي أن يحتفظ خط الدفاع الثاني بسجلات لجميع المعلومات المتعلقة برصد المعاملات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات على النحو المنصوص عليه في المادة 24 من قرار مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

2.2.1. دور مسؤول الامتثال / مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال

ووفقاً للمادة 21 من قرار مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، يطلب من المنشآت المالية المرخصة تعيين مسؤول امتثال يتمتع بالكفاءات والخبرات المناسبة لأداء المهام التالية:

- ضبط المعاملات المتعلقة بأي جريمة على النحو المحدد في المادة 1 من قرار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاطلاع على السجلات وتلقي البيانات عن المعاملات المشبوهة وفحصها ودراستها واتخاذ القرار بإخطار وحدة المعلومات المالية أو حفظها مع بيان الأسباب، بسرية تامة.
- مراجعة النظم والإجراءات الداخلية الخاصة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ومدى توافقها مع الأنظمة واللوائح ذات الصلة. وتقييم مدى التزام المنشآت المالية المرخصة بتطبيق هذه القواعد والإجراءات؛ واقتراح ما هو مطلوب لتحديث وتطوير هذه القواعد والإجراءات؛ إعداد وتقديم تقارير نصف سنوية حول هذه النقاط إلى الإدارة العليا؛ وإرسال نسخة من هذا التقرير إلى الجهة الرقابية ذات الصلة (المصرف المركزي) مع ملاحظات وقرارات الإدارة العليا.

- وضع وتنفيذ وتوثيق برامج مستمرة وخطط تدريب وتأهيل للموظفين العاملين لدى المنشأة بشأن كل ما يتعلق بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وسبل مواجهتها.
- التعاون مع الجهة الرقابية ووحدة المعلومات المالية، وتزويدهم بجميع البيانات المطلوبة، وتمكين الموظفين المعتمدين لديها بمراجعة السجلات والوثائق اللازمة التي تسمح لهم بأداء واجباتهم.

ووفقاً للإرشادات الصادرة من المصرف المركزي، فإن مسؤول الامتثال مسؤول عن الإخطار عن حالات غسل الأموال في المنشآت المالية المرخصة ومكلف بمراجعة وفحص والتبليغ عن تقارير المعاملات المشبوهة وغيرها من التقارير المتعلقة بالأنشطة المشبوهة. وبهذه الصفة، يكون مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مسؤولاً عن الكشف عن المعاملات المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة؛ والإخطار بأي شكوك إلى وحدة المعلومات المالية؛ وتنفيذ الإجراءات المناسبة بعد إرسال تقارير المعاملات المشبوهة، أو تقارير الأنشطة المشبوهة، أو تقارير أخرى (بضمان أن يكون تقرير المعاملات المشبوهة أو موضوع تقرير النشاط المشبوه مدخلاً في القائمة ذات الصلة للمراقبة الدقيقة أو قوائم المراقبة الداخلية / القوائم السوداء؛ تغيير تصنيف مخاطر العميل؛ إلخ)؛ والتعاون مع السلطات المختصة في قضايا مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتحمل مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية النهائية عن ضمان وجود برنامج مناسب في المؤسسات المالية المرخصة وأن المؤسسات المالية المرخصة تطبق بشكل فعال نهجاً قائماً على المخاطر للكشف عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها.

وينبغي أيضاً أن يعمل مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال كنقطة اتصال رئيسية مع جهات إنفاذ القانون فيما يتعلق بطلباتهم وتحقيقاتهم. ويجب أيضاً على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مسؤول التواصل مع الجهات الرقابية والهيئات الخارجية بشأن قضايا الجرائم المالية من أجل تبادل المعرفة، والإبلاغ عن الحالات، وتطوير أفضل الممارسات. وحيثما أمكن، لتحسين التنسيق بين الجهات المعنية في القطاع المالي.

2.3. دور خط الدفاع الثالث

المدقق المستقل مسؤول عن تقييم تصميم وفعالية برنامج الامتثال للمنشآت المالية المرخصة، بما في ذلك الامتثال الفني لسياسات وإجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تعمل هذه الوظيفة بمثابة "خط دفاع ثالث" لتحديد الثغرات وأوجه القصور ونقاط الضعف في الضوابط التشغيلية التي تملكها أو تشرف عليها أعمال المؤسسات المالية المرخصة وعملياتها ووظائف الامتثال. وينبغي أن يتم إجراء الاختبار المستقل قبل إدارة التدقيق الداخلي، أو مراجعي الحسابات الخارجيين، أو الاستشاريين، و/أو أطراف ثالثة أخرى مؤهلة ومستقلة. وكحد أدنى، يجب عدم وجود أي علاقة عمل التي يمكن أن تهدد الاستقلالية بين الموظفين المسؤولين عن إجراء اختبار مستقل والوظيفة التي يتم اختبارها أو في وظائف أخرى ذات صلة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ويساعد التدقيق القائم على المخاطر مجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة والإدارة العليا في تحديد نقاط الضعف، وتحديد أولويات مجالات المعالجة، وضمان توفير الموارد الكافية، والإشراف، والرقابة، وتدريب الموظفين المتضررين.

2.4. الغاية من المراقبة المستمرة للمعاملات

الغاية من المراقبة المستمرة بأثر رجعي لمعاملات أو نشاط العملاء والمحتملين هي تحديد النشاط الشاذ عن السلوك العادي. وقد يؤدي ذلك، عند إجراء مزيد من التحقيقات، إلى توليد المعرفة أو الاشتباه المعقول في ارتكاب جريمة مالية، وبالتالي يتطلب الإبلاغ إلى سلطات إنفاذ القانون و / أو السلطة التنظيمية المناسبة كتقرير عن المعاملات المشبوهة، أو تقرير نشاط مشبوه، أو تقرير محلي مكافئ يتماشى مع اللوائح التنظيمية لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب و / أو متطلبات إعداد التقارير لوحدة المعلومات المالية الإماراتية. وقد تختار المؤسسات المالية المرخصة استخدام مجموعة من سيناريوهات المراقبة الآلية للمعاملات وتقارير المعاملات (اليدوية) المستندة إلى الاستثناءات لمراقبة الأنشطة المشبوهة المحتملة. الهدف من عملية مراجعة التنبيه هو تحديد المؤشرات المحتملة لغسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، وتمويل انتشار التسليح، وأي نشاط غير عادي محتمل لا يتوافق مع الملف الشخصي للعميل

أو الحساب، بما في ذلك من خلال نشر نهج قائم على المخاطر. ويجب مراجعة أنظمة مراقبة المعاملات والعمليات اليدوية الخاصة بالمنشآت المالية المرخصة وتقييمها ومراجعتها بشكل دوري - سنوياً على الأقل - وغير ذلك حسب الاقتضاء، وتبريرها بالظروف المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن هذه المراجعة كلاً من تقييم العناصر والمتطلبات المبرمج عليها نظام مراقبة المعاملات وضبط دقيق لنظام مراقبة المعاملات الخاص بالمنشآت المالية المرخصة بالإضافة إلى تقييم فعاليته. ويجب أن يكون لدى الأفراد المسؤولين عن المراجعة فهم سليم لإطار عمل المنشآت المالية المرخصة - بما في ذلك أعمال المنشآت المالية المرخصة وقاعدة العملاء - لإنشاء مخرجات ذات مغزى.

2.5. التنظيم الداخلي

ومن أجل أن يكون برنامج مراقبة المعاملات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة التابع للمنشآت المالية المرخصة فعالاً، يجب أن يبنى على أسس سليمة. فالتنظيم الداخلي للمنشآت المالية المرخصة مهم لتحديد بشكل مناسب النشاط غير المعتاد أو الذي يحتمل أن يكون مريباً. ويتألف التنظيم الداخلي من سياسات وإجراءات وعمليات المنشآت المالية المرخصة المصممة للإشراف على المخاطر وإدارتها وتحقيق الامتثال لقوانين ولوائح مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تتناول المنظمة الداخلية للمنشآت المالية المرخصة العناصر التنظيمية الأساسية لبرنامج الامتثال الخاص بها: الحوكمة والرقابة الإدارية؛ السياسات والإجراءات؛ خطوط واضحة للمسؤولية والإبلاغ؛ والتدريب المستمر لمراعاة التغييرات في الأطر التشريعية والتنظيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

- الحوكمة والرقابة الإدارية: تساعد الحوكمة والرقابة الإدارية على ضمان تمويل برنامج الامتثال الخاص بالمنشآت المالية المرخصة بشكل مناسب وتزويدها بالموظفين وتجهيزها بالتكنولوجيا المطلوبة، بما في ذلك تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها. ويضمن مجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة أن برنامج الامتثال له مكانة بارزة داخل المنظمة ومستقل تشغيلياً. وبهذه الصفة، ينبغي أن تتمتع الإدارة العليا في إطار برنامج الامتثال، بما في ذلك مسؤول الامتثال، بالحوكمة المناسبة والاستقلال؛ والوصول الفوري إلى الموظفين والمعلومات داخل المنظمة؛ والموارد المناسبة للقيام بأنشطتهم - بما في ذلك تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها - بشكل فعال. ويجب أن يكون لبرنامج الامتثال حق الوصول إلى مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة المعنية لفت انتباههم إلى أي قضايا أو مخاطر؛ وإخطار تقارير مستمرة عن حالة الامتثال؛ وتصعيد أي معلومات أخرى ذات صلة تتعلق بمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وكجزء من إطار إدارة المخاطر للمنشآت المالية المرخصة يجب على الإدارة العليا ومجلس إدارة المنشآت المالية المرخصة الإشراف على تصميم وتنفيذ وتحديث برنامج مراقبة المعاملات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة استناداً إلى تدابير مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للمنشآت المالية المرخصة ووفقاً لجميع القوانين واللوائح المعمول بها. وينبغي للإدارة العليا أيضاً أن تشرف على عملية اختيار الموردين (حسب الاقتضاء) إذا استخدم مزود خدمة كطرف ثالث للحصول على برنامج لرصد المعاملات، أو تنبيته، أو تنفيذه، أو اختبارها، أو أي جانب من جوانب تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنه، من بين مسؤوليات أخرى. ويجب على مسؤول الامتثال (أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال) بتبليغ مجلس الإدارة (أو لجنة المجلس) بشكل دوري حول الإطار العام للقدرات (الذي يتضمن جوانب التكنولوجيا والعملية المتعلقة بجوانب تحديد الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها).

- السياسات والإجراءات: يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة سياسات وإجراءات تحكم التغييرات في برنامج مراقبة المعاملات الخاص بها والذي يضمن تحديد التغييرات وإدارتها والرقابة عليها والإبلاغ عنها ومراجعتها. وبالتحديد، يجب أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة أنظمة حوكمة تحيط بتصميم وتنفيذ سيناريوهات الكشف الجديدة والتقييم الدوري والتحقق من صحة سيناريوهات الكشف الحالية وإنهاء سيناريوهات الكشف. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تضع إجراءات للتحقيق في تنبيهات رصد المعاملات ومعالجتها من أجل رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة أو لصياغة ورفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو أي نوع آخر من التقارير التنظيمية أخرى. وعلى نطاق

أوسع، تعمل السياسات والإجراءات على إدارة المخاطر الرئيسية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وإنشاء عمليات للالتزام عبر المنشآت المالية المرخصة.

- قواعد واضحة للمسؤولية والإبلاغ: فيما يتعلق بالمعاملات المشبوهة، يجب أن يكون للمنشآت المالية المرخصة أدوار ومسؤوليات وخطوط إبلاغ واضحة، بما في ذلك رفع التقارير والتصعيد إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا. وينبغي توثيق هذه الأدوار والمسؤوليات وخطوط الإبلاغ بوضوح عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتساعد خطوط المسؤولية الواضحة على تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها بفعالية وفي الوقت المناسب مع ضمان وجود رقابة مناسبة وفعالة على الموظفين الذين يشاركون في أنشطة قد تشكل مخاطر أكبر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة أيضاً آلية لإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة (أو لجنة المجلس) بمبادرات الامتثال، وأوجه القصور في الامتثال، وتقارير المعاملات والأنشطة المشبوهة (أو غيرها من التقارير) المقدمة، والإجراءات التصحيحية المتخذة.
- التدريب المستمر: يجب توفير التدريب بشكل مستمر لموظفي المنشآت المالية المرخصة، وينبغي أن يشمل التدريب تغييرات في الأطر التشريعية والتنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والسياسات والإجراءات الداخلية؛ وفهم قضايا المخاطر المتطورة فيما يتعلق ببرنامج مراقبة المعاملات والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة للمنشآت المالية المرخصة. ويمكن أن تشمل مواضيع التدريب، على سبيل المثال، التحليل الموضوعي لتقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة؛ والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو الأنشطة المشبوهة؛ وتقارير المعاملات المشبوهة الجديرة بالملاحظة أو تقارير الأنشطة المشبوهة (أو غيرها من التقارير) المقدمة خلال الربع السابق؛ والضوابط المتعلقة بمخاطر الجرائم المالية الناشئة. ويجب أن يتم تصميم التدريب ليشمل أي بيانات داخلية أخرى من شأنها أن تكون مفيدة لكل من خط الدفاع الأول وخط الدفاع الثاني.

2.5.1 اعتبارات للمنشآت ذات الفروع والشركات التابعة الأجنبية

بالنسبة للمنشآت المالية المرخصة العاملة في سياق دولي، توصي توصية مجموعة العمل المالي رقم 18 بأنه يتعين على المجموعات المالية تطبيق برامج مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على مستوى المجموعة وعلى فروعها الخارجية والشركات التابعة التي تمتلك غالبية أسهمها. وأبرزت إجراءات الإنفاذ الرئيسية الأخيرة التي اتخذها المراقبون في البلدان الرئيسية الحاجة إلى ضمان توافق الأنظمة والضوابط عبر مجموعة مالية وأن الفروع الأجنبية والشركات التابعة التي تمتلك غالبية أسهمها توافق تدابير مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع متطلبات البلد الأم للمجموعة المالية. ونتيجة لذلك، نفذت المنشآت المالية المرخصة سياسات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب العالمية التي تحدد مدى قبول المجموعة للمخاطر وتتم إدارتها في كل دولة لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية أو التشريعية المحلية. ولدعم مواءمة الضوابط، قد تسعى المنشآت المالية المرخصة العاملة عبر البلدان إلى الاستفادة من نفس حلول التحكم للعمليات الرئيسية، مثل فحص العملاء أو مراقبة المعاملات، على الرغم من أنه قد تكون هناك قواعد مختلفة لدول مختلفة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت المنشآت المالية المرخصة تعمل في اقتصاد معروف بأنه يعتمد على النقد أكثر من اقتصاد آخر، فقد تختلف قواعد تحفيز النقد في مراقبة المعاملات بشكل مناسب. وتوفر الضوابط المركزية مع مراكز الامتياز التشغيلية أيضاً وسيلة لضمان التوافق عبر المجموعة حول الأنظمة والضوابط.

2.6 أساليب مراقبة المعاملات

المكونات الخمسة الرئيسية لنظام فعال لرصد المعاملات والإبلاغ هي: (1) تحديد النشاط غير العادي أو المشبوه؛ (2) إدارة الإنذارات باستخدام نموذج تنبيهات لتسجيل المخاطر؛ (3) تقرير المعاملات المشبوهة أو اتخاذ القرار بشأن تقرير الأنشطة المشبوهة؛ (4) إكمال تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة وحفظه؛ و (5) المراقبة وتقرير المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير الأنشطة المشبوهة بشأن نشاط مستمر. ولتحديد النشاط غير المعتاد أو المحتمل أن يكون مشبوهاً بشكل فعال، يجب على المنشآت المالية المرخصة أولاً الحفاظ على برنامج مراقبة المعاملات بناءً على تقييم أساسي قائم على مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب و يجب أن يأخذ

برنامج مراقبة المعاملات في الاعتبار مخاطر مواجهة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب لعملاء المنشآت المالية المرخصة والعملاء المحتملين والأطراف المقابلة والشركات والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والأسواق الجغرافية بالإضافة إلى المساعدة في تحديد أولويات التنبيهات عالية المخاطر. ومع ذلك، يمكن أن يختلف تطور أنظمة المراقبة بناءً على مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاصة بالمنشآت المالية المرخصة. وتشمل أنظمة المراقبة عادةً تحديد الموظف أو التحويلات، أو الأنظمة القائمة على المعاملات (اليديوية)، أو أنظمة المراقبة (الآلية)، أو مزيج من هذه الأنظمة. وبشكل عام، يجب على المنشآت المالية المرخصة اعتماد عمليات وإجراءات لمراقبة نشاط العملاء بما يتناسب مع حجم وطبيعة خط الأعمال/مخاطر غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة التي تشكلها قاعدة العملاء ذات الصلة. ويجب أن يبلغ نظام المراقبة و / أو العمليات اليديوية بشكل معقول عن المعاملات المشبوهة والخضع لتدابير العناية الواجبة المعززة.

وكجزء من النهج القائم على المخاطر إزاء مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، يتوقع من المنشآت المالية المرخصة، في حالة العملاء أو العلاقات التجارية التي تعتبر عالية المخاطر، أن تحقق في الغرض من المعاملات وأن تحصل على مزيد من المعلومات، وأن تعزز المراقبة للمعاملات من أجل تحديد الأنشطة التي يحتمل أن تكون غير عادية أو مشبوهة. وفي حالة العملاء أو العلاقات التجارية التي تعتبر منخفضة المخاطر، قد تنظر المنشآت المالية المرخصة في رصد المعاملات ومراجعتها بنحو أقل.

وتتضمن أمثلة بعض الطرق التي يمكن استخدامها للمراقبة المستمرة للمعاملات ما يلي:

- فحص المعاملات التي تتجاوز بعض القيم المحددة مسبقاً أو الأحجام الرقمية أو المبالغ الإجمالية؛
- فحص المعاملات المالية من نوع معين؛
- فحص المعاملات المالية التي تنطوي على موقع محدد (إما كموقع أصل أو وجهة)؛ و
- فحص المعاملات المالية لعملاء معينين.

2.6.1 المراقبة اليديوية للمعاملات

قد تسعى المنشآت المالية المرخصة إلى استخدام نظام يديوي لرصد المعاملات يستهدف عادة فئات محددة من المعاملات (مثل تلك التي تنطوي على مبالغ نقدية كبيرة، وتلك التي تشمل مناطق جغرافية معينة)، ويتضمن مراجعة يديوية لتقارير مختلفة تم إنشاؤها بواسطة أنظمة المنشآت المالية المرخصة من أجل تحديد النشاط غير المعتاد. يجب أن يتناسب نوع وتكرار المراجعات والتقارير الناتجة المستخدمة مع ملف مخاطر غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الخاص بالمنشآت المالية المرخصة - بما في ذلك طبيعة وحجم وتعقيد عملياتها - وأن تغطي بشكل صحيح العملاء والأطراف المقابلة والشركات والمنتجات والخدمات وقنوات التوصيل والأسواق الجغرافية. وعادةً ما تستخدم التقارير التي يقوم بها النظام حدًا معينًا للعملة لاكتشاف النشاط غير المعتاد. ويجب على الموظف الأعلى المسؤول في المنشآت المالية المرخصة تقييم مدى ملاءمة معايير التصفية والعناصر والمتطلبات المستخدمة في عملية المراقبة وتقييم الإدارة العليا بشكل دوري، وعند الاقتضاء، إخطار مجلس الإدارة (كجزء من التحديثات الدورية)، بشأن ملاءمة تصميم تقارير المراقبة اليديوية. يجب أن تكون المنشآت المالية المرخصة متيقظة لحقيقة أن مخاطر الجرائم المالية المعقدة والمتطورة يمكن أن تقوض فعالية أنظمة المراقبة اليديوية، وبالتالي، يجب أيضًا مراجعة أنظمة المراقبة اليديوية بشكل مستقل لمعايير التصفية المقبولة.

2.6.2 المراقبة الآلية للمعاملات

ويمكن أن تغطي نظم المراقبة الآلية للمعاملات أنواعاً متعددة من المعاملات وتستخدم قواعد مختلفة لتحديد الأنشطة التي يحتمل أن تكون مشبوهة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للعديد من الأنظمة التكيف مع مرور الوقت استناداً إلى النشاط التاريخي أو الاتجاهات أو مقارنة الأقران الداخلية. وبعد تطوير المعاملات والمرشحات، يجب مراجعتها قبل التنفيذ لتحديد أي ثغرات في التغطية لمعالجة مخططات الجرائم المالية المحتملة التي ربما لم تتم معالجتها. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تسعى إلى أن يكون لديها نظم مناسبة لإدارة الحالات بحيث يتم فحص هذه الأموال أو المعاملات في الوقت المناسب، واتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الأموال أو المعاملات مشبوهة.

وينبغي للمنشآت المالية المرخصة، بعد إنشائها، أن تختبر قدرات النظام من حيث العناصر والمتطلبات المبرمج بها على أساس دوري، بما يتناسب مع خصائص المخاطر التي ينطوي عليها. بمجرد إنشائها، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراجعة واختبار قدرات النظام وحدوده على أساس دوري، بما يتناسب مع ملف المخاطر الخاص بها. ويجب أن تركز هذه المراجعة على عوامل تصفية محددة من أجل ضمان التقاط المعلومات المقصودة بدقة، وأن العناصر والمتطلبات المبرمج بها النظام مناسب لملف تعريف المخاطر الخاص بالمنشآت المالية المرخصة، بما في ذلك قابلية تطبيق سيناريوهات الاكتشاف، والقواعد الأساسية، والافتراضات المستخدمة. كما ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تهدف إلى مراجعة برنامجها لرصد المعاملات سنوياً على الأقل لمراعاة التغييرات في الإجراءات الداخلية للمنشآت المالية المرخص، والقوانين واللوائح المحلية، وأفضل الممارسات.

ومن ناحية أخرى، يجب تحديد عملية الترخيص لإنشاء أو تعديل ملفات تعريف الأنشطة المتوقعة بوضوح من خلال السياسات والإجراءات. ويجب أن تضمن الضوابط الداخلية للمنشآت المالية المرخصة الوصول المحدود إلى أنظمة المراقبة، ويجب أن تتطلب التغييرات موافقة مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو الإدارة العليا. ويجب أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بتنفيذ إجراء اختبار قوي شامل من البداية إلى النهاية قبل وبعد التنفيذ برنامج مراقبة المعاملات الخاص بها مع توثيق تفصيلي لسيناريوهات الكشف الحالية والافتراضات والمعايير والعتبات الأساسية المطبقة.

وينبغي أيضاً أن يكون الموظفون المعينون من قبل المنشآت المالية المرخصة مسؤولين عن تصميم وتخطيط وتنفيذ وتشغيل واختبار والتحقق من صحة، وعلى جراء تحليل لبرنامج رصد المعاملات، والذي قد يمتد إلى تقييم المراجعة واتخاذ لقرار في الوقت المناسب للتنبيهات الإلكترونية للمعاملات المشبوهة أو إبداعات تقارير الأنشطة المشبوهة. وينبغي أن يكون هؤلاء الموظفون مسؤولين عن التحقق بشكل مستقل من منهجية برمجة نظام رصد المعاملات في المنشآت المالية المرخصة وفعاليتها لضمان أن نظام المراقبة الآلي للمعاملات الذي تقوم به المنشآت المالية المرخصة يكتشف بفعالية الأنشطة المشبوهة المحتملة. وينبغي لهؤلاء الموظفين المعينين أيضاً التأكد من أن شرائح العملاء وأنواع العملاء ورموز المعاملات قد تم تعيينها في نظام مراقبة المعاملات، وأن يتم دمج نظام مراقبة المعاملات مع النظام المصرفي الأساسي للمنشآت المالية المرخصة وغيرها من الأنظمة ذات الصلة. كما ينبغي أن يتم التحقق المستقل من سياسات المنشآت المالية المرخصة بهدف تقييم ما إذا كان الموظفون ملتزمون بهذه السياسات. وهذا مهم بشكل خاص للتحقق من الاستخدام الصحيح للأدوات الآلية ولضمان أن تطبيق وسائل تكنولوجيا المعلومات - التي غالباً ما تستفيد منها المنشآت المالية المرخصة لتقليل عدد الإنذارات غير الصحيحة في برامج مراقبة المعاملات الخاصة بها - لا يقوم عن غير قصد بحجب حالات النشاط المشبوه والتي يجب الإبلاغ عنها. وحيثما يكون ذلك مناسباً، يجوز للمنشآت المالية المرخصة، بدلاً من الاحتفاظ بموظفين متفرغين لأداء المهام المذكورة أعلاه، أن تستعين بمستشارين متخصصين مؤهلين لتقديم هذه الخدمات.

2.6.3. نهج مراقبة المعاملات الإلكتروني

بدأت المنشآت المالية المرخصة الاستثمار في تشكيل وتطوير وحداتها أو قدراتها المعلوماتية. من خلال إنشاء مثل هذه الوحدات أو القدرات، تسعى هذه الوحدات إلى تعظيم استخدام البيانات والمعلومات المتاحة داخلياً - داخل المنشآت المالية المرخصة - وخارجياً - عبر البلدان والشركات - من أجل معالجة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، ومخططات الاحتيال، وكذلك لتوحيد القدرة التحليلية وإزالة أي صوامع دولية أو تجارية. وقد أدى ذلك إلى انتقال بعض المنشآت المالية المرخصة من نهج مراقبة مستوى المعاملات البحت إلى اعتماد نهج مراقبة "على مستوى العميل" أو "الشبكة". وبموجب هذا النهج، يمكن تطبيق التحقيقات السابقة للإبلاغ عن نماذج المخاطر وتحسينها، والتي يمكن استخدامها بعد ذلك لتخصيص المراقبة لخطوط العمل المختلفة وأنواع العملاء. وتركز هذه التحسينات على النظر إلى ما هو أبعد من المعاملات الفردية أو العملاء الفرديين لتحديد الشبكة الأوسع التي يعمل فيها العميل - النظر إلى العميل ككيان - وتمكين المنشآت المالية المرخصة من إدارة شبكات الحسابات وإعداد التقارير عن هذه الشبكات، وهذا بدوره، يزيد من فرص تعطيل تلك الشبكة. ويعمل هذا النموذج على نقل التقارير بعيداً عن تقارير المعاملات المشبوهة الفردية ونحو الكيانات والشبكات المشبوهة بهدف كيفية تدفق الأموال بينها.

3. إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

يجب أن يخضع جميع العملاء والحسابات للرصد في إطار نهج قائم على المخاطر من أجل تحديد المعاملات والأنماط المشبوهة المحتملة، وكذلك السلوك الذي لا يقع ضمن السياق المعتاد لكونها مؤشرات ذات صلة بالمخاطر. وعند تحديد نشاط غير طبيعي أو مشبوه، يجب على موظفي المنشآت المالية المرخصة مراجعة النشاط، وعند الاقتضاء، تصعيده لإجراء مزيد من التحقيق أو اتخاذ إجراء فوري.

وعلى الرغم من عدم تحديد عملية مراجعة الأنشطة غير العادية أو التي يحتمل أن تكون مشبوهة لإجراء مزيد من التحقيق أو اتخاذ إجراء فوري في هذا الدليل، يجب على المنشآت المالية المرخصة إنشاء عملية للتحقيق في هذا النشاط، بما في ذلك تطوير السياسات والإجراءات التي توثق آلية التعامل مع التنبيهات الواردة ما إذا كان سيتم إغلاقها أو الإبلاغ الفوري عن المعاملات المشبوهة. ويجب أن يتضمن إرشادات حول ضرورة الحصول على معلومات تفصيلية عن مسببات اتخاذ قرار الإبلاغ عن التنبيهات أو إغلاقها. ولغرض هذا الدليل، تتم مناقشة أفضل الممارسات بمجرد تحديد النشاط لتلبية واحد أو أكثر من التعريفات التنظيمية للنشاط المشبوه وعندما تقرر المنشآت المالية المرخصة الإبلاغ عن هذا النشاط إلى وحدة المعلومات المالية عن طريق رفع تقرير المعاملات المشبوهة، تقرير نشاط مشكوك فيه، أو أي نوع تقرير آخر.

3.1. أهمية رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة وتقرير عن الأنشطة المشبوهة

تعتبر المعلومات الناتجة عن تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى مهمة لتحديد الجرائم المالية ومكافحتها. أولاً، تعد جودة تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى أمراً ضرورياً لزيادة الوظيفة التحليلية لوحدة المعلومات المالية لتحديد نقاط الضعف والتهديدات التي يتعرض لها النظام المالي الإماراتي وتطوير فهم شامل لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة على أساس الاتجاهات والأنماط الناشئة. وبالمثل، فإن تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى تساعد أيضاً أجهزة جهات إنفاذ القانون في اكتشاف الجهات الإجرامية ومنع تدفق الأموال غير المشروعة من خلال النظام المالي الإماراتي. ويستخدم جهات إنفاذ القانون المعلومات الاستخباراتية الناتجة عن تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى لبدء واستكمال التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والقضايا الجنائية الأخرى. ومن الأهمية أن تكون المعلومات المقدمة في جميع تقارير الأنشطة المشبوهة دقيقة وعاجلة وكاملة قدر الإمكان.

3.2. الهيكل الأساسي لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة

يجب أن يكون مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والموظفين المعنيين الآخرين المسؤولين عن استخدام منصة goAML على علم بأنواع التقارير المختلفة. وعلى هذا النحو، يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد نوع التقرير الصحيح عند رفع تقرير من خلال منصة goAML. ويعد تقرير المعاملات المشبوهة وتقرير الأنشطة المشبوهة التقريران الأوليان اللذان يجب استخدامهما للإبلاغ عن شكوك جديدة، بينما تقرير ملف المعلومات الإضافية بدون معاملات وملف المعلومات الإضافية مع المعاملات هما تقارير تكميلية يمكن استخدامها لتصعيد المعلومات أو المعاملات الإضافية التي تتوافق مع تقرير المعاملات المشبوهة الذي تم تقديمه مسبقاً أو تقرير الأنشطة المشبوهة. عند تقديم ملف المعلومات الإضافية بدون معاملات أو ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات، يجب على المنشآت المالية المرخصة إدخال الرقم المرجعي الذي يتوافق مع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة.

- تقارير المعاملات المشبوهة: إذا اشتبهت المنشآت المالية المرخصة في أن المعاملات مرتبطة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية ذات الصلة أو مكافحة تمويل الإرهاب أو تمويل التنظيمات غير المشروعة، أثناء إنشاء أو مدار علاقة مع عميل، أو عند إجراء معاملات نيابة عن عميل، فيجب على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية ضمن الجداول الزمنية المحددة في هذا التوجيه.
- تقارير الأنشطة المشبوهة: إذا اشتبهت المنشآت المالية المرخصة في أي نشاط أو محاولة معاملة (أي معاملة غير منفذة) أثناء إنشاء أو مسار علاقة العميل، يمكن أن تكون ذات صلة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية ذات الصلة أو مكافحة تمويل الإرهاب

أو تمويل التنظيمات غير المشروعة، فيجب على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية ضمن الجداول الزمنية المحددة في هذا التوجيه.

- طلب ملف المعلومات الإضافية بدون المعاملات (AIF) : إذا كانت وحدة المعلومات المالية تتطلب أي تفاصيل إضافية أثناء مراجعة تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة، فقد يتم تلقي طلب تزويد ملف المعلومات الإضافية بدون المعاملات لوحدة المعلومات المالية. وفي حالة حدوث هذا، يتعين على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير يستند إلى ملف المعلومات الإضافية بدون المعاملات من خلال منصة goAML. ويرجى ملاحظة أن ملف المعلومات الإضافية بدون معاملات هو تقرير تكميلي لا يحتوي على تفاصيل المعاملات.
- طلب ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات (AIFT) : إذا كانت وحدة المعلومات المالية تتطلب أي تفاصيل إضافية أثناء مراجعة تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة، فقد يتم تلقي طلب تزويد ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات لوحدة المعلومات المالية. في حالة حدوث هذا، يتعين على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير يستند إلى ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات من خلال منصة goAML. ويرجى ملاحظة أن ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات هو تقرير تكميلي يحتوي على تفاصيل المعاملات.
- طلب الحصول على المعلومات بدون معاملات (RFI) : إذا كانت وحدة المعلومات المالية تتطلب أي تفاصيل إضافية أثناء مراجعة تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة، فقد يتم تلقي طلب تزويد المعلومات بدون المعاملات لوحدة المعلومات المالية. في حالة حدوث هذا، يتعين على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير يستند إلى ملف المعلومات الإضافية مع المعاملات من خلال منصة goAML.
- طلب الحصول على المعلومات مع المعاملات (RFIT) : يشبه تقرير الحصول على المعلومات مع المعاملات تقرير الحصول على المعلومات بدون المعاملات، باستثناء أن نوع التقرير هذا يتطلب استخدام المعاملات.
- تقرير معاملات الدول عالية المخاطر (HRC) : إذا حددت المنشآت المالية المرخصة المعاملات المتعلقة بالبلدان عالية المخاطر على النحو المحدد من قبل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، أثناء إنشاء أو مسار علاقة العمل، أو عند إجراء معاملات نيابة عن عميل أو عميل محتمل، فيجب على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير معاملات الدولة عالية المخاطر إلى وحدة المعلومات المالية. ولا يجوز إجراء هذه المعاملات المبلغ عنها إلا بعد ثلاثة أيام عمل من إبلاغ وحدة المعلومات المالية بذلك، وإذا لم تعترض وحدة المعلومات المالية على إجراء المعاملة في غضون الفترة المحددة.
- تقرير نشاط الدول عالية المخاطر (HRCA) : إذا حددت المنشآت المالية المرخصة الأنشطة المتعلقة بالبلدان عالية المخاطر على النحو المحدد من قبل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، أثناء إنشاء أو مسار علاقة العمل، أو عند إجراء الأنشطة نيابة عن عميل أو عميل محتمل،² فيجب على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير نشاط الدول عالية المخاطر إلى وحدة المعلومات المالية. ولا يجوز إجراء هذه المعاملات المبلغ عنها إلا بعد ثلاثة أيام عمل من إبلاغ وحدة المعلومات المالية بذلك، وإذا لم تعترض وحدة المعلومات المالية على إجراء المعاملة في غضون الفترة المحددة.

وعندما يتم جمع جميع المعلومات القابلة للتطبيق وتحليلها وتوثيقها وتقرر المؤسسات المالية المرخصة أن تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه مطلوب، يجب وصف المعلومات في السرد ضمن نموذج تقرير سردي استقصائي بتنسيق موجز وترتيب زمني. يجب أن تقسم المنشآت المالية المرخصة السرد إلى ثلاثة أقسام: مقدمة، ومضمون، وخاتمة. ويعتبر نموذج التقرير السرد الاستقصائي بمثابة إضافة لتقرير goAML (بسبب القيود المحتملة على النص ضمن حقل "وصف goAML للتقرير").

¹ <https://www.namcftc.gov.ae/en/high-risk-countries.php>

² <https://www.namcftc.gov.ae/en/high-risk-countries.php>

مقدمة

11- ينبغي أن تنص على ما يلي:

- بيان موجز يتناول الغرض من التقرير مع وصف عام للانتهاك المعروف أو المزعوم.
- اسم (أسماء) الشخص الذي يودع ضده التقرير.
- أي تقارير المعاملات المشبوهة المرتبطة /السابقة، تقارير الأنشطة المشبوهة، أو تقارير أخرى، بما في ذلك تاريخ أي تقرير المعاملات المشبوهة / تقرير الأنشطة المشبوهة المقدمة (أو تقارير أخرى) سابقا على المشتبه به أو المشتبه بهم ذات الصلة والسبب في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة السابقة/ تقرير الأنشطة المشبوهة (أو تقرير آخر) تم تقديمه.

إرشادات إضافية:

- ما إذا كان النشاط مرتبطا بأية دول خاضعة للعقوبات أو مضمنا في القوائم الحكومية للأفراد أو المنظمات.
- ملخص المؤشرات وأنماط الأنشطة المشبوهة التي أدت إلى عمل التقرير. (ينبغي تقديم هذه المعلومات إما في مقدمة السرد أو في ختامه).

مضمون

ويمكن للفقرة أو الفقرات التالية من السرد أن تقدم جميع المعلومات ذات الصلة التي توثق سبب رفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو أي تقرير آخر:

- تفاصيل الأطراف التي تساعد على الأنشطة المشبوهة أو المعاملات المشبوهة. وإذا كان الطرف كيانا، يمكن أن تتضمن تفاصيل الموضوع رقم الترخيص التجاري للكيان وتاريخ تأسيسه وخط العمل وسلطة الترخيص وتقرير الملكية المشبوهة.
- المعاملات المشتبه بها (التي تحدد عادة بترتيب زمني حسب التاريخ والمبلغ) [لا تدرج إلا في تقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على معاملات].
- فترة المراجعة للنشاط المشبوه أو المعاملات المشبوهة.
- مصدر الأموال، وجهة الأموال، وإجمالي المبالغ المشتبه بها. ويمكن أن يشمل ذلك المعلومات عبر القطاعات والمستفيدين، التي تقدم أكبر قدر ممكن من التفاصيل، بما في ذلك اسم وموقع أي مؤسسة مالية محلية و/أو دولية معنية؛ الأسماء والعناوين وأرقام الحسابات وأي معرفات أخرى متاحة للمنشئ والمستفيد عبر القطاعات (الجهات)؛ و/أو أطراف ثالثة أو كيانات تجارية الذي كان الموصل يتصرف نيابة عنها؛ تاريخ /تواريخ المعاملة/المعاملات؛ والمبلغ/ المبالغ.
- شرح بالتفصيل سبب الاشتباه، ولماذا يعتبر النشاط أو المعاملة غير قانونية أو مشبوهة.
- وصف طريقة التشغيل (أي طريقة العمل).

إرشادات إضافية:

- توزيع كميات أكبر من النشاط المالي إلى فئات من الائتمان والديون، حسب التاريخ والمبلغ. [لا يدرج إلا في تقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على معاملات].
- شرح لأي علاقات ملحوظة بين المتعاملين (مثل الحسابات المشتركة والعناوين والعمالة وعلاقات العمل المعروفة أو المشتبه بها و / أو تكرر المعاملات التي تحدث فيما بينها؛ الظهور معا في المنشآت المالية المرخصة و / أو عكسها). [ليتم تضمينها فقط لتقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على معاملات].
- تفاصيل محددة عن المعاملات النقدية التي تحدد الفرع (المعاملات) التي حدثت فيها المعاملة، نوع المعاملة (المعاملات)، وكيفية حدوث المعاملة (المعاملات) (مثل الإيداع عبر الصندوق، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أجهزة الصراف الآلي، إلخ). [لا يدرج إلا في تقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على معاملات].
- أي ملاحظات أو بيانات تدين المشتبه به.

خاتمة

وستشمل الفقرة الأخيرة تحت إطار "الإجراء الذي اتخذته الكيان المقدم للإبلاغ". ويمكن للفقرة الأخيرة من السرد أن تلخص التقرير وقد تشمل أيضا ما يلي:

- أي خطوات تخفيفية مخططة/متخذة، بما في ذلك معلومات عن أي إجراءات متابعة تقوم بها المنشآت المالية المرخصة (على سبيل المثال، نية إغلاق أو وقف الحسابات، والمراقبة المستمر للنشاط، وما إلى ذلك).

إرشادات إضافية:

- أسماء وأرقام هواتف جهات الاتصال الأخرى في المنشآت المالية المرخصة إذا كانت مختلفة عن نقطة الاتصال المشار إليها في التقرير.
- وصف عام لأي معلومات إضافية تتعلق بالمنشآت المالية المرخصة التي يمكن أن تكون متاحة لجهات إنفاذ القانون من قبل المنشآت المالية المرخصة.
- أسماء أي من أجهزة إنفاذ القانون أو إدارة/وحدة تحقيق في القضية لم يتم تحديدها في قسم آخر من التقرير.

3.3. أفضل الممارسات لإعداد تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة

بشكل عام، ينبغي أن يحدد السرد المكونات الأساسية الخمسة - من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ ولماذا؟ - عن الأنشطة المشبوهة الذي يتم إبلاغ وحدة المعلومات المالية. وطريقة التشغيل/طريقة العمل (أو كيف؟) مهمة أيضا وينبغي إدراجها في سرد التقرير. ويجب على المنشآت المالية المرخصة التأكد من الإجابة على الأسئلة الخمسة التالية قبل رفع تقرير المعاملات المشبوهة، أو تقرير الأنشطة المشبوهة، أو أي تقرير آخر في منصة goAML الخاص بوحدة المعلومات المالية.

من يقوم بالنشاط أو المعاملة المشبوهة؟

- وصف الفرد المشار إليه في تقرير المعاملات المشبوهة، أو تقرير الأنشطة المشبوهة، أو أي تقرير آخر، يعرف باسم المشتبه به، بما في ذلك موصل أو مستفيد أو أصحاب حسابات متورطين في المعاملة أو النشاط.
- تقديم معلومات تعريفية عن الأطراف المشاركة في المعاملة، مثل مهنة المشتبه به وموقعه أو لقبه داخل المنشأة.
- قائمة المستفيدين الحقيقيين والمديرين والمسؤولين وأولئك الذين لديهم سلطة التوقيع، إذ كان ممكناً. وإذا كانت المعاملة أو النشاط يتعلق بكيان ما، فينبغي إضافة معلومات حول ملكية الشركة ومراقبتها والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.
- تقديم تفاصيل موضحة حول دور كل فرد أو كيان في كل معاملة مالية. من المهم فهم من الذي يرسل الأموال ويتلقاها. [فقط لتقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على المعاملات].
- إذا كان أكثر من فرد أو كيان واحد متورطاً في الأنشطة المشبوهة، قم بشرح العلاقة بين الأفراد أو الكيانات (إذا كان معروفاً).

وعلى الرغم من أن المعلومات قد لا تكون متاحة دائماً، ينبغي إدراج المعلومات قدر الإمكان. فعلى سبيل المثال، تعتبر عناوين المشتبه بهم والعناوين المعروفة الأخرى ذات صلة مهمة. وأي أرقام هوية مرتبطة بالمشتبه به مثل أرقام جواز السفر ورخصة القيادة مهمة أيضاً لتوثيقها.

ما هي تقارير أو آليات المعاملات المشبوهة التي يتم استخدامها لتسهيل الأنشطة أو المعاملات المشبوهة؟

- مراجعة تقارير أو آليات المعاملات المشبوهة المستخدمة في الأنشطة المشبوهة (مثل التحويلات البرقية، والعملات الأجنبية، ونظام حماية الأجور، وخطابات الاعتماد وغيرها من التجارة في التبليغ عن المعاملات المشبوهة، وحسابات المراسلين، والحوالات المالية، وبطاقات الائتمان/الخصم، وما إلى ذلك).
- فهم عدد الطرق المختلفة المستخدمة لبدء التفاوض على الأموال، مثل الإنترنت أو الوصول عبر الهاتف، أو البريد، أو صندوق الإيداع، أو الخدمات المقدمة عبر الهاتف "المجيب الآلي" أو البريد أو غيره.

- وصف مصدر الأموال أو استخدام الأموال (كمستفيد). عند توثيق حركة الأموال، حدد جميع أرقام الحسابات في المنشآت المالية المرخصة المتأثرة بالنشاط أو المعاملات المشبوهة، وعند الإمكان، قدم أي أرقام حسابات محفوظة في مؤسسات مالية مرخصة أخرى وأسماء / مواقع المنشآت المالية المرخصة الأخرى المشاركة في النشاط المبلغ عنه.

متى حدث النشاط أو المعاملة المشبوهة؟

- إذا كان النشاط يحدث على مدى فترة من الزمن، يرجى تقديم التاريخ الذي لوحظ فيه النشاط أو المعاملات المشبوهة لأول مرة ووصف مدة النشاط.
- ولتحسين فهم طبيعة النشاط وتدفق الأموال بشكل أفضل، يجب على المنشآت المالية المرخصة تقديم معلومات عن كل معاملة فردية بترتيب زمني (على سبيل المثال، التواريخ الفردية ومبالغ المعاملات، بدلاً من المبلغ الإجمالي فقط). [فقط في تقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية المتعلقة بالمعاملات].
- توفير معلومات حول وقت إتمام المعاملة أو محاولة القيام بها. وإذا لم تكتمل المعاملة، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تشير إلى ذلك في السرد. [فقط لتقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على المعاملات].

أين حدث النشاط أو المعاملة المشبوهة؟

- توضيح ما إذا كانت مكاتب متعددة لمنشآت مالية مرخصة واحدة متورطة في الأنشطة المشبوهة أو المعاملة التي يتم الإبلاغ عنها وتوفير عناوين تلك المواقع.
- تحديد ما إذا كان النشاط أو المعاملة المشتبه بها تتضمن دولة أجنبية. في هذه الحالة، يتم إدراج البلد الأجنبي والمنشآت المالية المرخصة والعنوان وأي أرقام حسابات متورطة في النشاط أو المعاملات المشتبه بها أو المرتبطة بها.
- وينبغي أن تشمل هذه المعلومات أي موقع تشارك في سلسلة المعاملات الكاملة، بما في ذلك المنشئين النهائيين والمستفيدين إلى الحد الذي يمكن التأكد من ذلك. [فقط لتقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على المعاملات].

لماذا ترى المنشآت المالية المرخصة أن النشاط أو المعاملة مشبوهة؟

- وصف تقرير المعاملات المشبوهة أو النشاط التجاري وسبب كون النشاط أو المعاملة غير معتاد للعميل. النظر في أنواع المنتجات والخدمات المشاركة في النشاط والأنشطة المتوقعة من العملاء مماثلة.
 - تقييم سبب قيام النشاط بإنشاء مؤشرات تحذيرية للمنشآت المالية المرخصة أو إطلاق تنبيه داخل النظام.
- وتختلف هذه الإجابات بناء على نوع المنشآت المالية المرخصة (على سبيل المثال، مؤسسة الإيداع مقابل شركة التأمين) وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تنظر أيضاً في عوامل أخرى مثل:

- أنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشآت المالية المرخصة؛
- أنواع الحسابات التي يمتلكها العميل لدى المنشآت المالية المرخصة؛
- النشاط التجاري المتوقع عادةً للعميل (إذا كان عميلاً للمؤسسات المالية المرخصة)، ولماذا هذا النشاط ليس عادياً أو متوقعاً؛
- الغرض من الدفع أو المعاملة، إلى الحد المعروف أو المبلغ عنه أو المزعم أو المشكوك فيه؛ و
- إذا كان النشاط ناتجاً عن تنبيه آلي، فإن السيناريو أو القاعدة التي أدت إلى إنشاء التنبيه.

كيف حدث النشاط أو المعاملة المشبوهة؟

- وصف كيفية تنفيذ المعاملة أو نمط المعاملات (أي "طريقة العمل" أو طريقة التشغيل). [فقط لتقرير المعاملات المشبوهة والتقارير التكميلية التي تنطوي على المعاملات].

- على سبيل المثال، إذا بدا أن هناك شيكات متعددة مودعة مطابقة للتحويلات البرقية الصادرة من الحسابات، فيجب أن يتضمن السرد معلومات حول كل من الشيكات والتحويلات الصادرة (بما في ذلك التواريخ والوجهات والمبالغ والحسابات وتكرار التحويلات المالية والمستفيدين منها).

3.3.1. تقرير دفاعي لتقارير معاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة

التقديم الدفاعي هو ممارسة تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة بشأن المعاملات أو الأنشطة التي لا تعتبرها المنشآت المالية المرخصة مشبوهة حقًا من أجل تقليل مخاطر العقوبات التنظيمية لعدم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو الأنشطة المشبوهة. يُعزى إلى الرغم من أنه قد يكون هناك جانب من جوانب المعاملة أو النشاط يؤدي إلى شكوك محتملة، إلا أن الإيداعات الدفاعية لا تبلغ عن نشاط تعتبره المنشآت المالية المرخصة مريبًا حقًا. وعلى هذا النحو، يتم تثبيط الإيداعات الدفاعية عمومًا نظرًا لأن مثل هذه الإيداعات تقلل من قيمة تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة، بما في ذلك عن طريق زيادة الإيداعات غير القيمة. ويجب أن يكون تقرير المعاملات المشبوهة، وتقرير الأنشطة المشبوهة، وأنواع التقارير الأخرى بأفضل جودة ممكنة، بما في ذلك أنه يجب أن يحتوي على سرد مكتوب بوضوح مع تفاصيل كافية توضح بشكل شامل العوامل التي تنطوي على المعاملة أو الأنشطة المشبوهة المبلغ عنها. ونتيجة لذلك، يعتبر المصرف المركزي أن التقرير الدفاعي عن المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة مؤثر على عدم كفاءة نظام مراقبة المعاملات ونظام الرقابة الداخلية للضعف للمنشآت المالية المرخصة. وقد يُطلب من المنشآت المالية المرخصة تصحيح أوجه القصور هذه كجزء من الإجراءات الإشرافية التي ينص عليها القانون، بما في ذلك عقوبات الإبلاغ عن المعاملات الإدارية، والقيود المؤقتة على الأنشطة التجارية، وما إلى ذلك، وإذا احتاجت المنشآت المالية المرخصة لأي سبب إلى بيانات إضافية لتقييم ما إذا كان النشاط غير العادي مشبوهًا حقًا أم لا، يجب على المنشآت المالية المرخصة مراجعة الآليات الأخرى - مثل تمديد الفترة الزمنية لمراجعة المعاملات التي تم تنبيهها (على سبيل المثال، من 30 يومًا إلى 90 يومًا) أو مراجعة التقارير المستندة إلى الحد الأدنى - لاتخاذ القرار بأن مطلوب تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة.

3.4. كيفية رفع تقرير المعاملات المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى

ويتعين على المنشآت المالية المرخصة رفع تقارير عن المعاملات والأنشطة المشبوهة مباشرة إلى وحدة المعلومات المالية باستخدام منصة "goAML"، وإعادة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في النظام إلزامي لجميع الكيانات الخاضعة لإشراف المصرف المركزي. ووفقًا للمبادئ التوجيهية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة للمنشآت المالية، أطلقت وحدة المعلومات المالية منصة goAML لأغراض تسهيل رفع تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وأنواع التقارير الأخرى من قبل جميع المنشآت المالية المرخصة. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تسجل نفسها في منصة goAML باتتباع دليل "الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة" والحفاظ على الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في حالة "نشطة". ويمكن لمسؤول أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال التسجيل كمستخدم للنظام. وتوفر منصة goAML رابطًا آمنًا بين كل مؤسسة مالية مرخصة ووحدة المعلومات المالية عبر الجهات الإشرافية لكل منها. كما يحتوي النظام على مخطط xml لإيداع دفعات من تقارير المعاملات المشبوهة. ويجب على جميع المنشآت المالية المرخصة حديثًا تسجيل نفسها فور حصولها على ترخيص الخدمات المالية. وقد يؤدي عدم التسجيل في منصة goAML إلى خرق التزامات المنشآت المالية المرخصة في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وسيتم التعامل معها وفقًا للأحكام القانونية السائدة المتعلقة بعدم الامتثال.

وقال "دليل إرسال goAML XML"، "يشمل منصة goAML العديد من البيانات الإلزامية وقواعد العمل وسيناريوهات الربط المختلفة. ولا يقبل النظام سوى التقارير التي تمر عبر الحد الأدنى من المتطلبات التي تحددها وحدة المعلومات المالية.

البيانات الإلزامية لرفع تقرير في منصة goAML منصوصة أدناه:

1. حدد نوع التقرير [GoAML XML 4.2.1 التسجيل]: يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال تحديد نوع التقرير وملء جميع التفاصيل كما هو موضح أدناه:

• نوع التقرير * – نوع التقرير ذو الصلة بالشك/سبب التقديم إلى وحدة المعلومات المالية • مرجع وحدة المعلومات المالية– ينطبق فقط في حالة تقارير نوع AIF/RFI/ AIFT/RFIT. توفير رقم الحالة المطابق كما هو محدد في الرسائل المرسلة من قبل وحدة المعلومات المالية • الإجراء الذي يتخذه الكيان القائم بالإبلاغ * – الإجراء (الإجراءات) التي يتخذها الكيان القائم بالإبلاغ لتحديد سبب الاشتباه/التقديم	• رقم العملية - اسم الكيان وفقًا لتقرير المعاملات المشبوهة (يتم إنشاؤه تلقائيًا) • تقرير المعاملات المشبوهة الداخلية/تقرير الأنشطة المشبوهة تقرير المعاملات المشبوهة الداخلية / رقم تقرير الأنشطة المشبوهة • تاريخ التقديم * – تاريخ تصعيد التقرير إلى وحدة المعلومات المالية (تم إنشاؤه تلقائيًا) • وصف/ملخص التقرير * – نظرة عامة موجزة على الاشتباه/سبب تقديم هذا التقرير إلى وحدة المعلومات المالية. هذا الحقل إلزامي فقط لأنواع تقارير المعاملات المشبوهة والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة • فرع كيان الإبلاغ - الفرع الذي تم فيه تحديد الموضوع (الموضوعات) الرئيسية للتقرير
--	---

2. تفاصيل مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال [GoAML XML 4.2.2 التسجيل]: يتضمن هذا القسم من التقرير تفاصيل عن مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو الإيداع الفردي للتقرير، والذي يتم ملؤه تلقائيًا باستخدام التفاصيل المقدمة خلال مرحلة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.⁴

3. موقع العملية [GoAML XML 4.2.3 دليل التسجيل]: يتطلب موقع العملية الموقع الذي نشأت منه المعاملة/المعاملة المشبوهة. وهذا أمر إلزامي للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وأنواع الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

4. سبب الإبلاغ [GoAML XML 4.2.4 دليل التسجيل]: من المتوقع أن تختار المنشآت المالية المرخصة السبب الأنسب للإبلاغ المتاح من قائمة الاختيار. ومن الممكن أيضًا تقديم أكثر من سبب واحد. ومن الضروري اختيار السبب/الصحيح للإبلاغ ("سبب الإبلاغ") لتقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة المقدمة في منصة goAML.⁵

5. المعاملات [GoAML XML 4.2.5 دليل التسجيل]: إذا كان النشاط المبلغ عنه ينطوي على معاملات يجب على المنشآت المالية المرخصة ملء تفاصيل المعاملة التالية:

⁴ لاحظت وحدة الاستخبارات المالية في الإمارات العربية المتحدة أنه كانت هناك حالات من التقارير التي يتم تلقيها، وعند المراجعة، لم يتم تحديث تفاصيل الاتصال الخاصة بمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال التابع للمؤسسات المالية المرخصة وتفاصيل الاتصال الخاصة بأعضاء الفريق ذات الصلة في نظام goAML، والذي تضمن عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف. يساعد الحفاظ على تحديث معلومات الاتصال في التواصل ثنائي الاتجاه بين المؤسسات المالية المرخصة ووحدة الاستخبارات المالية مع المساعدة في تقصير وقت الاستجابة لتحليل التقرير. كما أنه يعزز قدرة وحدة الاستخبارات المالية على تحليل التقارير ومعالجتها لاحقًا في الوقت المناسب. يجب تحديث معلومات الاتصال في جميع الأوقات.

- الرقم المرجعي للمعاملة* - يرجى استخدام زر الإنشاء التلقائي لإنشاء رقم تعريف فريد إذا كانت المنشآت المالية المرخصة ليست بنكا / مركز صرافة - الرقم المرجعي الداخلي للجهة المبلغة* - الرقم المرجعي الداخلي للمعاملة للكيان المبلغ - نوع المعاملة* - الوضع المستخدم لإجراء المعاملة التي يتم الإبلاغ عنها - الإيداع المتأخر - هل يتم احتساب هذه المعاملة كوديعة متأخرة؟ (نعم أو لا) - إجمالي المبلغ المشتبه به* (AED) - التاريخ* - تاريخ بدء المعاملة - التعويض عن الإعادة إلى الوطن* - إذا تلقى الكيان المبلغ عنه تعويضًا عن الإعادة إلى الوطن	- المعاملة المنفذة من قبل (اسم الموظف) - اسم الموظف الذي نفذ المعاملة - المفوض- اسم الموظف المسؤول عن التصريح بالمعاملة - فرع تنفيذ المعاملة* - تاريخ استلام طلب الاستدعاء* (لن يظهر هذا الحقل إلا إذا تم تحديد "نعم" للتعويض عن الإعادة إلى الوطن) - التاريخ الذي تلقى فيه الكيان الذي يقدم التقرير طلب سحب الصندوق - الغرض من المعاملة* - الغرض من تنفيذ المعاملة - تعليقات المعاملات - تعليقات (إن وجدت)
---	--

6. نوع المعاملة، من النوع / إلى النوع، عملي / ليس عملي، العملة الأجنبية، موصل، [GoAML XML 4.2.5.5-4.2.5.1] دليل التسجيل: يجب إضافة تفاصيل المعاملات الإضافية وفقا لنوع المعاملة؛ نوع المعاملة (إلى/من) (أي عملي، وليس عملي)؛ ونوع العملة الأجنبية (إذا كان ذلك ممكنا)؛ والمبلغ. ويجب ملء هذه الحقول من قبل المنشآت المالية المرخصة وفقاً لتقارير المعاملات المشبوهة الخاصة بـ GoAML XML. يرجى الرجوع إلى نوع الطرف: الشخص (أدناه) لتعبئة المعلومات حول موصل المعاملة 4.2.5.6

7. الهاتف والعنوان والهوية والبريد الإلكتروني وعنوان صاحب العمل وهاتف صاحب العمل [GoAML 4.2.5.11-4.2.5.7] XML دليل التسجيل: يجب أن يتم ملء هذه البيانات من قبل المنشآت المالية المرخصة وفقاً لدليل GoAML XML لتقرير المعاملات المشبوهة في تقارير المعاملات المشبوهة.

8. نوع الطرف [GoAML XML 4.2.5.12] دليل التسجيل: يشير "نوع الطرف" إلى مصدر المبادرة (مصدر الأموال) والطرف المستفيد فيما يتعلق بالتقرير المقدم. يمكن أن يكون المصدر والطرف المستفيد إما شخصاً، أو حساباً، أو كياناً.

- نوع الطرف: الشخص [GoAML XML 4.2.5.13, 4.2.5.6] دليل التسجيل: عندما يكون الشخص الذي يبدأ المعاملة أو يتلقاها هو شخص، فإن النقر على زر الاختيار "شخص" سيولد النموذج والبيانات التالية.

- المهنة - الوظيفة المعروفة للشخص - اسم صاحب العمل - اسم صاحب العمل الحالي للشخص - حدد ما إذا كان الشخص شخصاً مكشوفاً سياسياً- إدخال "Y" أو "N" وفقاً لذلك - مصدر الأموال - المصدر الأساسي للأموال المستخدمة في المعاملة المبلغ عنها - جواز السفر* - حدد ما إذا كانت تفاصيل جواز السفر متوفرة (Y/N)	- اللقب - على سبيل المثال، السيد/السيدة/الدكتور - بائدة - اسم البائدة على سبيل المثال، فون الابن - الاسم الأول* - الاسم الأول للشخص - الاسم الأوسط - الاسم الأوسط للشخص - اسم العائلة* - اسم العائلة للشخص - الجنس - ذكر / أنثى - تاريخ الميلاد - تاريخ ميلاد الشخص المعني - مكان الميلاد - المكان الذي ولد فيه الشخص - اسم الأم - اسم والدته الشخص (إذا كان متوفراً) - الاسم المستعار - اسم مستعار معروف للشخص (إن وجد)
---	---

• الهوية الإماراتية - رقم الهوية الإماراتية: أدخل الرقم بدون استخدام أي مسافات / واصلات • الجنسية 1 - الجنسية الأولى للشخص • الجنسية 2 - الجنسية الثانية للشخص • الجنسية 3 - الجنسية الثالثة للشخص • رقم الهوية - إدخال الرقم دون استخدام أي مسافات/واصلات • الرقم الضريبي - رقم الضريبة خارج الإمارات العربية المتحدة بدون مسافات/واصلات (على سبيل المثال، رقم FATCA للمواطنين الأمريكيين) • محل الإقامة - بلد الإقامة	• رقم جواز السفر* - إدخال رقم جواز السفر دون أي فراغات/واصلات فقط في حالة عدم وجود إشارة هوية الإمارات • بلد جواز السفر* - بلد جواز السفر المقدم • المتوفى - هل الشخص متوفى؟ (Y/N) • تاريخ الوفاة - تاريخ وفاة الشخص (لا ينطبق إلا إذا تم توفير "Y" في حقل "المتوفى")
---	--

- نوع الطرف: الحساب [GoAML XML 4.2.5.14 دليل الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة]: إذا تم بدء المعاملة أو استلامها من خلال حساب، فإن النقر على زر الاختيار "حساب" سيولد النموذج والبيانات التالية:

• رقم الحساب* - رقم الحساب بدون أي مسافات/واصلات • رمز الحالة (الزامي للعميل) - حالة الحساب عند بدء المعاملة • اسم المؤسسة - اسم المؤسسة التي تم إنشاء الحساب بها • UBO* - من هو المالك المستفيد من الحساب؟ • مؤسسة غير مصرفية - هل الحساب المذكور في أحد البنوك أو غير ذلك (Y/N) • رقم العميل - رقم العميل وفقا لسجلات كيان التقارير • نوع الحساب - القائمة المنسدلة لنوع الحساب • كود العملة - عملة الحساب • IBAN - رقم IBAN وفقا للتنسيق القياسي (بدون مسافات/واصلات) • فتح* - تاريخ فتح الحساب	• مغلق - تاريخ إغلاق الحساب • الرصيد* (Y/N) - إدخال "Y" أو "N" حول ما إذا كان هناك رصيد / خصم في الحساب • الرصيد (إذا تم تحديد زر الاختيار "نعم" (أعلاه)) - الرصيد الحالي للحساب في AED • تاريخ الرصيد - التاريخ الذي تم فيه تسجيل الرصيد
---	--

يرجى ملاحظة أن المنشآت المالية المرخصة يجب أن تضيف أيضًا نموذج "الموقعين" للتقارير التي تتضمن حسابات مصنفة على أنها "عملي". عندما يكون صاحب الحساب شخصًا، فإن المنشآت المالية المرخصة مطلوبة لإدخال جميع الموقعين المعنيين. وإذا كان صاحب الحساب كيانًا، فإن المنشآت المالية المرخصة مطلوبة لملء تفاصيل الكيان. في الحالات التي يكون فيها الحساب له عدة توقيعات، يجب تسجيل جميع تفاصيل الموقعين في نظام goAML.

- نوع الطرف: الكيان [GoAML XML 4.2.5.15 التسجيل]: إذا تم بدء المعاملة من خلال كيان، فإن النقر فوق 'Entity' Radio Button سيولد النموذج والبيانات التالية:

• الاسم* - الاسم القانوني وفقا للوثائق • الاسم التجاري - الاسم التجاري وفقا للوثائق • النشاط التجاري - النشاط التجاري للكيان	• تعليقات - تعليقات (إن وجدت) • PEP (Y/N) - حدد ما إذا كان الشخص شخصا مكشوفًا سياسيًا. إدخال "Y" أو "N" وفقا لذلك
--	--

• هيئة الترخيص – الهيئة التنظيمية المسؤولة عن ترخيص الكيان • هيئة رقم الترخيص التجاري • مكان التأسيس – حدد المدينة (الإمارة في حالة كيان الإمارات العربية المتحدة) • تاريخ التأسيس – تاريخ تأسيس الكيان • بلد التأسيس - البلد الذي تم تأسيس الكيان فيه • البريد الإلكتروني – البريد الإلكتروني المسجل للكيان (إن وجد) • موقع الويب – موقع إلكتروني للكيان (إن وجد) • رقم الضريبة – رقم الضريبة خارج الإمارات العربية المتحدة بدون واصلات/فراغات (على سبيل المثال، رقم FATCA للمواطنين الأمريكيين)	• آخر تاريخ لإصدار/تجديد الرخصة التجارية – تاريخ إصدار/تجديد الرخصة التجارية • آخر تاريخ لإصدار/تجديد الرخصة التجارية – تاريخ إصدار/تجديد الرخصة التجارية • **الهواتف والعناوين والتحكم في الأشخاص / أصحاب المستفيدين يمكن أيضا أن تضاف. العناوين والتحكم في الأشخاص / المالكين المستفيدين القسم إلزامية فقط عندما يتم تصنيف الكيان باسم "العميل الخاص بي".
--	---

9. الأطراف المعنية [GoAML XML 4.2.5.16 دليل التسجيل]: إذا كان هناك أطراف متعددة تشارك في النشاط المبلغ عنه، يجب تعبئة نموذج "الأطراف المعنية" بالبيانات التالية.

• الدور* – طبيعة الارتباط بالمعاملة • رمز الأموال* – نوع الأموال • البلد* – بلد الطرف المعني • الأهمية – تقييم أهمية الموضوع المعني من 0 إلى 10 (0 هو الأدنى و10 هو أعلى درجة)	• تعليق الأموال – تعليقات على استخدام الأموال (إن وجدت) • تعليقات – تعليقات (إن وجدت) • **يمكن إضافة العملات الأجنبية أيضا
---	--

10. السلع والخدمات [GoAML XML 4.2.5.17 دليل التسجيل]: يتوافق هذا القسم مع المعاملات التي تنطوي على تبادل السلع والخدمات.

• القيمة المتخلص منها - القيمة الفعالة لنقل الملكية (يجب أن تكون القيمة في AED) • حجم وحدة القياس - وحدة القياس (على سبيل المثال متر مربع) • الحجم - حجم العقار • رقم الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة - رقم الإبلاغ الرسمي عن المعاملات المشبوهة (على سبيل المثال، رقم CAR VIN) • تاريخ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة - تاريخ الإبلاغ الرسمي عن المعاملات المشبوهة (في MM / DD / YYYY) • رقم التعريف - أي رقم يمكنه تحديد العنصر (على سبيل المثال، رقم لوحة السيارة) • تعليقات - إذا كان ذلك ممكناً • **يمكن إضافة العناوين	• نوع الصنف* - نوع الصنف (على سبيل المثال، السيارة) • الوصف - وصف العنصر (مثل السيارة الفاخرة) • الشركة المصنعة - صانع البند (على سبيل المثال، إذا كان هذا البند هو سيارة - BMW) • مسجل حالياً إلى - اسم المالك الحالي • مسجلة مسبقاً إلى - اسم المالك السابق • رمز الحالة - كود الإحصائيات (على سبيل المثال، تم شراؤه أو توظيفه) • القيمة المقدرة - القيمة المقدرة للصنف • رمز العملة - يستخدم للإبلاغ عن الخدمة التي تتم بالعملة الأجنبية
--	--

11. النشاط [GoAML XML 4.2.6 دليل التسجيل]: إذا كان التقرير لا يحتوي على أي معاملات أو معاملات، فيمكن أن يتم تسجيل تفاصيل النشاط في التقرير. وينبغي أن تتضمن تفاصيل النشاط أهمية الموضوع المعني (من 0-10)، وسبب الإبلاغ عن الطرف، وأي تعليقات. وسيتم عرض "نشاط" فقط في حالة تقديم الكيان القائم بالإبلاغ "تقرير نشاط مشبوه" أو "RFI بدون معاملات أو معاملات" أو ملف تقرير يستند إلى "AIF بدون معاملات أو معاملات".

وعند الانتهاء من جميع المجالات الإلزامية (المشار إليها أعلاه) وتقديم التقرير في منصة goAML، سيتم تقديم التقرير إلى وحدة المعلومات المالية. ومن الإلزامي أن يقوم مقدم ملف المنشآت المالية المرخصة بإرفاق مستندات تكميلية لمراقبة التقديم - بما في ذلك على سبيل المثال - اعراف عميلك ("KYC") والوثائق ونسخ الهوية ونماذج فتح الحساب وإيصالات المعاملات والبيانات المالية وغيرها من الوثائق ذات الصلة بالتحقيق. وفي حالة قيام المنشآت المالية المرخصة ببذل العناية الواجبة أو إجراء تحقيقات داخلية، يجب أيضاً إرفاق الوثائق ذات الصلة.

3.5. تعديلات على التقارير المقدمة

بمجرد تقديم التقرير وقبوله في النظام، لا يمكن لمسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أو موظفي وحدة المعلومات المالية إجراء أي تغييرات وتعديلات لمعلومات مفقودة أو غير صحيحة. ومع ذلك، قد يطلب من المنشآت المالية المرخصة تقديم AIF أو AIFT أو RFI أو RFIT، وأن يذكر في حقل "وصف التقرير" سبب التقديم والإبلاغ. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة التأكد من أن مقدم الطلب يستخدم الرقم المرجعي الصحيح للتقرير الأولي. ومن أجل تجنب مثل هذا الخطأ وحماية سلامة بيانات النظام، يجب على المنشآت المالية المرخصة اعتماد عملية / مفهوم صانع ومدقق للتحقق من جودة ودقة المعلومات التي تم تحميلها.

4. توقيت مراجعات التنبيه والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة

4.1. مراجعة التنبيه والتحقيق في الحالات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو اتخاذ قرار الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة

تعد إدارة التنبيهات الفعالة وعملية الترتيب أمرًا ضروريًا لحماية السلامة المالية للمنشآت المالية المرخصة، ومساعدة جهات إنفاذ القانون في تحديد النشاط الإجرامي والتحقيق فيه، وتلبية التوقعات التنظيمية المتعلقة بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة في الوقت المناسب. ويجب أن تكون عملية إدارة التنبيهات وعملية الترتيب مزودة بعدد كافٍ من الموظفين وخالية من العقبات ويجب أن تتضمن عملية للإيداع السريع للتقارير العاجلة في الحالات المناسبة. ولغرض هذا التوجيه، يجب فهم "الإنذارات" على أنها تشمل تنبيهات مراقبة المعاملات الآلية وإحالات الموظفين وطلبات جهات إنفاذ القانون. ويجب أن تنفذ المنشآت المالية المرخصة نهجًا قائمًا على المخاطر لفحص الإنذارات وتحديد الأولويات بناءً على درجة ونوع الخطورة. وعلى سبيل المثال، التنبيهات التي يتم إنشاؤها بشأن المعاملات المشبوهة للعملاء ذوي المخاطر العالية يجب أن تسجل بدرجات أعلى في فئة المخاطر وأن تكون ذات أولوية للاستخبار.

مراجعة التنبيه: يجب على موظفي المنشآت المالية المرخصة مراجعة التنبيه وتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات. يجب توثيق السبب الأساسي للقرار وفقًا لإجراءات التحقيقات الخاصة بالمنشآت المالية المرخصة. وقد تختار المنشآت المالية المرخصة أن تكون قرارات مراجعة التنبيه خاضعة لمراجعة مراقبة الجودة أيضًا.

وحيثما تكون الحقائق المتاحة في مرحلة مراجعة التنبيه كافية لتبرير تقرير معاملة مشكوك فيه أو رفع تقرير نشاط مشبوه دون مزيد من التحقيق، أو حيث قد تتطلب المعاملة بخلاف ذلك اهتمامًا فوريًا (وفقًا للمعايير الموضحة أدناه في 4.4 النشاط الذي يتطلب اهتمامًا فوريًا)، يجب على الموظفين تصعيد النشاط الذي تم تنبيهه فورًا إلى تقرير المعاملات المشبوهة المعين أو سلطة اتخاذ القرار بشأن تقرير الأنشطة المشبوهة للمراجعة العاجلة.

التحقيق في الحالة: بالنسبة لأي نشاط تم التنبيه بأنه يتطلب مزيدًا من التحقيق، يجب على الموظفين إجراء وإكمال (مبدئيًا على الأقل) تحقيقًا في النشاط المُنبّه، وتوثيق نتائج أي بحث أو تحليل تم إجراؤه، وتقديم توصية بشأن ما إذا كان تقرير المعاملات المشبوهة أو المشكوك فيه يجب رفع تقرير النشاط.

عندما يصبح محقق الحالة على علم بالنشاط الذي يتطلب اهتمامًا فوريًا (وفقًا للمعايير الموضحة أدناه في 4.4)، يجب على الموظفين تصعيد النشاط على الفور إلى تقرير المعاملات المشبوهة المعين أو سلطة اتخاذ القرار بشأن تقرير الأنشطة المشبوهة للمراجعة العاجلة.

وإذا كان حكم المحقق في القضية أن الحقائق المتاحة في الموعد النهائي للتوصية بالتقديم تفي بواحد أو أكثر من التعريفات التنظيمية الإماراتية للنشاط المشبوه، فيجب على محقق الحالة تقديم توصية لرفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير نشاط مشبوه، حتى لو كانت جوانب معينة من النشاط تظل غير مفسرة. ويجب ألا تؤخر طلبات الحصول على معلومات (RFIs) التي لم يتم الرد عليها أثناء التحقيق في القضية تقديم التوصيات في الوقت المناسب فيما يتعلق بتقرير المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير الأنشطة المشبوهة. يجب على المنشآت المالية المرخصة تحديد الإطار الزمني المناسب لطلب المعلومات للسماح للعميل بالرد على الاستفسارات التي أثّرت أثناء التحقيق في القضية كجزء من عملية طلب المعلومات. يجب أن يكون الإطار الزمني لطلب المعلومات هذا في غضون 20 يومًا من تاريخ إصدار التنبيه.

تقرير المعاملات المشبوهة أو اتخاذ قرار تقرير الأنشطة المشبوهة: في حالة عدم وجود تصعيد للمراجعة العاجلة، يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مراجعة توصية التحقيق في القضية واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان النشاط مشبوهًا في غضون 20 يومًا من تاريخ إصدار التنبيه.

وفي حالة التصعيد للمراجعة العاجلة، يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال مراجعة النشاط واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان مشبوهاً في غضون 24 ساعة من تاريخ التصعيد. وعند الاقتضاء، يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال أيضاً تصعيد النشاط من أجل إنهاء علاقة العمل وإغلاق الحساب.

4.2. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو إيداع تقرير الأنشطة المشبوهة

في حالة عدم وجود تصعيد للمراجعة العاجلة، يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير نشاط مشبوه إلى وحدة المعلومات المالية في غضون 15 يوماً من تاريخ تحديد أن المعاملة تفي بتعريف النشاط المشبوه. وفي حالة التصعيد للمراجعة العاجلة، يجب على مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال رفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه إلى وحدة المعلومات المالية في غضون 24 ساعة من القرار. ويجب مراجعة جميع تقارير المعاملات المشبوهة المحتملة أو تقارير الأنشطة المشبوهة للتأكد من دقتها واكتمالها قبل التقديم، وفقاً للإجراءات المعد بها.

4.3. رصد الأنشطة المشبوهة المستمر والإبلاغ عنه

يجب على الموظفين مراجعة أي نشاط جديد يتضمن تقريراً سابقاً عن المعاملات المشبوهة أو تقرير نشاط مشبوه في غضون 90 يوماً من آخر معاملة تم الإبلاغ عنها. وعندما تكشف مثل هذه المراجعة عن نشاط مشبوه مستمر، يجب على الموظفين رفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه في موعد لا يتجاوز 105 أيام من تاريخ رفع تقرير المعاملات المشبوهة السابق. وقد تكون هناك مواقف تتطلب رفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه في وقت أقرب من 105 يوماً بعد تقرير المعاملات المشبوهة الأولي أو تقرير النشاط المشبوه. ويمكن إجراء "تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة" إما يدوياً أو عبر أنظمة / سيناريوهات مراقبة المعاملات الخاصة بالمؤسسات المالية المرخصة.

4.4. النشاط الذي يتطلب اهتماماً فورياً

تشمل الحالات التي تتطلب اهتماماً فورياً الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها والتي لا تزال جارية (على سبيل المثال، جزء من مخطط مستمر لغسيل الأموال كما هو مشار إليه من قبل جهات إنفاذ القانون) والمعاملات التي يشتبه في أن المنشآت المالية المرخصة لها علاقة بتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة.

4.5. استثناءات للتحقيقات المعقدة

وفي بعض الحالات قد تواجه المنشآت المالية المرخصة نشاطاً يحتمل أن يكون غير عادي أو مشبوهاً وذا طابع "معقد". وفيما يلي قائمة غير شاملة بالعوامل التي ينبغي النظر فيها لتحديد ما إذا كان النشاط الذي يجري التحقيق فيه مؤهلاً لتحقيق معقد: التحقيقات المتعلقة بالموظفين؛ والتحقيقات المهمة التي تشمل عملاء متعددين، وبلدان متعددة، وحسابات متعددة، ومعاملات متعددة، و / أو طلبات استدعاء متعددة والتحقيقات القانونية المحالة.

وإذا وصفت المنشآت المالية المرخصة التحقيق بأنه "معقد"، يجب على المنشآت المالية المرخصة رفع تقرير أولي عن المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة في غضون 15 يوماً من تحديده، وينبغي أن يتم شرح وصف تقرير المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير الأنشطة المشبوهة على أنه "تحقيق معقد" إلى وحدة المعلومات المالية. وبعد الإبلاغ الأولي عن المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير عن الأنشطة المشبوهة، أمام المنشآت المالية المرخصة 30 يوماً إضافياً للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة المتعلقة بالتحقيق المعقد ورفع تقرير متابعة عن المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية.

4.6. ملخص الجداول الزمنية للمراجعة والتحقيق والإبلاغ

يلخص الجدول التالي الجداول الزمنية الموصى بها لمراجعة الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في حالة عدم وجود تصعيد للمراجعة العاجلة. يرجى ملاحظة أن الجدول التالي يوضح الحد الأقصى للجدول الزمني الذي يجب على المؤسسات المالية المرخصة من خلاله تحديد الأنشطة والمعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها. تتحمل المؤسسات المالية المرخصة المسؤولية النهائية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة للإبلاغ عن أي نشاط مشبوه دون تأخير ويجب أن تسعى إلى تقديم تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة قبل الجداول الزمنية أدناه.

إجراءات	الحد الأقصى للمخطط الزمني في أيام التقويم
التصرف في التنبيه؛ التوصية بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة؛ واتخاذ قرار بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة	في غضون 20 يوما من توليد التنبيه
تقديم أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه	15 يوما من القرار إلى التقديم (35 يوما من توليد التنبيه)
رفع تقرير متابعة عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه لإجراء "تحقيق معقد"	30 يوما من أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه (65 يوما من توليد التنبيه)
رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه بشأن استمرار النشاط	105 أيام من تقرير المعاملات المشبوهة السابق أو تقرير الأنشطة المشبوهة

4.7. تصعيد للمراجعة المعجلة

في بعض الحالات، قد يلزم تنسيق تنبيه أو حالة ورفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير نشاط مشبوه بسرعة أكبر مما تسمح به الإجراءات المعتادة. في مثل هذه الحالات، سيتم تنسيق التنبيه ورفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة وفقاً للجدول الزمني للمراجعة المعجلة على النحو المبين أدناه.

وتشمل الحالات التي يتوقع فيها إجراء مراجعة عاجلة ما يلي:

- يتطلب النشاط اهتماماً فورياً (كما هو محدد أعلاه)؛ و
- الحقائق المتاحة في مرحلة مراجعة التنبيه تكون أو قد تكون كافية لتبرير تقرير المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير النشاط المشبوه دون مزيد من التحقيق.

ويلخص الجدول التالي الجداول الزمنية الموصى بها لمراجعة الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في حالة التصعيد من أجل المراجعة المعجلة:

إجراءات	الحد الأقصى للمخطط الزمني في أيام التقويم
قرار بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه وتقديم أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه	24 ساعة من القرار إلى التقديم

رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه بشأن استمرار النشاط	105 أيام من تقرير المعاملات المشبوهة السابق أو الأنشطة المشبوهة
--	---

5. السرية والحظر ضد "الإفصاح"

ووفقا للمادة 18 من قرار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، تلتزم المنشآت المالية المرخصة، عند إبلاغ وحدة المعلومات المالية بأي نشاط أو معاملات مشبوهة، بالحفاظ على سرية المعلومات المبلغ عنها أو على وشك الإبلاغ عنها، وبذل جهود معقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المبلغ عنها من وصول أي شخص غير مأذون له.

وكجزء من إطارها القائم على المخاطر لمواجهة غسل الأموال/مكافحة الإرهاب، وتماشيا مع طبيعة وحجم أعمالها، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة وفروعها الأجنبية أو الشركات التابعة لها عند الاقتضاء أن تضع، حيثما ينطبق ذلك، سياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لضمان سرية وحماية المعلومات والبيانات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وأنواع التقارير الأخرى. وينبغي توثيق هذه السياسات والإجراءات والضوابط، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتعميمها على المستويات المناسبة في المؤسسة.

يجب أن تضمن المنشآت المالية المرخصة أن تبقى جميع المعلومات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى سرية، مع مراعاة الشروط والاستثناءات المنصوص عليها في القانون، ويجب تحديد المبادئ التوجيهية بذلك في السياسات والإجراءات. ويجب أن تتأكد المنشآت المالية المرخصة أن السياسات والإجراءات تنعكس في حقوق الوصول المناسبة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأنظمة الأساسية المستخدمة لإدارة الحالات والإخطارات، وتدفقات المعلومات والأمن والتوجيه / التدريب لجميع الموظفين المعنيين. يعتبر هذا التوجيه والتدريب مهمين بشكل أساسي لموظفي الخط الأول الذين يتعاملون مباشرة مع العملاء. من الضروري أن يعرف هؤلاء الموظفون متى تكون المعاملة مشبوهة، وما الأسئلة التي يجب طرحها على العميل وأي المعلومات لا يجب كشفها له تحت أي ظرف من الظروف.

وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات السرية لا تنطبق على التواصل داخل المنشآت المالية المرخصة أو أعضاء المجموعة التابعة لها (الفروع الأجنبية أو الشركات التابعة أو الشركة الأم) لغرض تبادل المعلومات ذات الصلة بتحديد أو منع أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة و / أو الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وفقا للمادة 39.1 من قانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

ويعتبر الإفصاح لعميل أو لأي شخص آخر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بأنه تم رفع تقرير أو سيتم رفع تقرير بشأنه، أو بالمعلومات أو البيانات الواردة في التقرير، أو، جريمة اتحادية بالنسبة للمنشآت المالية المرخصة، أو مديريها، أو موظفيها، أو ممثليها. ويعاقب كل من يخالف هذا القانون بما لا يقل عن 100 ألف درهم إماراتي ولا يزيد عن 500 ألف درهم إماراتي بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وفقا للمادة 25 من قرار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

6. التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو الأنشطة المشبوهة

6.1. متطلبات التواصل مع وحدة المعلومات المالية

وكما هو محدد في المادة 9.1 قانون مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، يمكن لوحدة المعلومات المالية التواصل مع المنشآت المالية المرخصة لتقديم معلومات إضافية مطلوبة تتعلق بتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة. ولذلك، عند الرد على استفسارات وحدة المعلومات المالية، ينبغي تقديم التفاصيل بطريقة دقيقة ومحددة وفقا للطلب.

وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تحافظ على وضوح المعلومات المقدمة وأن تقدمها بالشكل المطلوب (على سبيل المثال، pdf، إلخ). وعلاوة على ذلك، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة تجنب إضافة رموز واختصارات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة غير الضرورية أو أي معلومات أولية يتم استخراجها مباشرة من قواعد البيانات الأساسية، لكونها غير معروفة لوحدة المعلومات المالية. ومن المهم الإدراك بأن التفاصيل المتعلقة بمصدر الأموال ووجهتها ضرورية للتحقيق في النشاط المبلغ عنه. وبمجرد تقديم التقرير، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة إرسال الرقم المرجعي للتقرير على شبكة الإنترنت وإبلاغ وحدة المعلومات المالية عن طريق goAML.

6.2. ما بعد تقرير المعاملات المشبوهة وعملية الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة

بعد تلقي تقرير المعاملات المشبوهة أو الأنشطة المشبوهة، يجوز لوحدة المعلومات المالية أن تعود أو لا تعود إلى المؤسسة المبلغة بمعلومات محددة، أو تطلب للحصول على معلومات إضافية، أو ملاحظات أو إرشادات إضافية تتعلق بتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو بعلاقة العمل بشكل عام. ومع ذلك، قد لا تتلقى المؤسسات المالية المرخصة تعليمات أو طلبات معلومات إضافية أو تعليقات أخرى من وحدة الاستخبارات المالية فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة التي تم تقديمها؛ أو قد يتأخر استلام مثل هذه الاتصالات بعد فترة زمنية معقولة. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المنشآت المالية المرخصة اتباع سياساتها الداخلية فيما يتعلق بعملائها، وينبغي لها أن تحدد المعالجة المناسبة لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة وعلاقة العمل بشكل عام، مع مراعاة جميع عوامل الخطر.

وبالتحديد، بمجرد إبلاغ وحدة المعلومات المالية بمعاملة أو معلومات مشبوهة أخرى تتعلق بالعمل أو علاقة تجارية، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تتخذ الردود الفورية التالية:

- ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تتبع عمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إن وجدت، لوحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بالمعاملة المحددة وعلاقة العمل بشكل عام.
- ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تحدد جميع الحسابات ذات الصلة أو العلاقة الخاصة بتقرير المعاملات المشبوهة أو عملاء تقرير النشاط المشبوه وإجراء مراجعة لهذه الحسابات / العلاقة للتحقق مما إذا كانت أي معاملة (معاملات) مشبوهة قد حدثت أم لا. وإذا كان الجواب نعم، ينبغي تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة.
- يجب تصنيف العلاقة مع العميل أو العمل، بما في ذلك الحسابات ذات الصلة / المرتبطة والعلاقة بتقرير المعاملات المشبوهة أو عملاء تقرير النشاط المشبوه به، على الفور كعميل عالي المخاطر ويجب تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة على المخاطر من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة المرتبطة بذلك.

وما لم تصدر تعليمات صريحة من وحدة المعلومات المالية للقيام بذلك، فإن المنشآت المالية المرخصة ليست ملزمة بإجراء المعاملات المشتبه أو الذي لديها أسباب معقولة للاشتباه في ارتباطها بجريمة. وعلاوة على ذلك، ما لم توجه لها الوحدة تعليمات للحفاظ على علاقة العمل (على سبيل المثال، حتى تتمكن الجهات المختصة من مراقبة نشاط العميل)، ينبغي على المنشآت المالية المرخصة اتخاذ الخطوات المناسبة لتقرر ما إذا كانت ستحافظ على علاقة العمل. ومع ذلك، يجب على المنشآت المالية المرخصة أن تأخذ في الاعتبار مخاطر إبلاغ العميل عند اتخاذ هذه الإجراءات. وقد تشمل هذه الخطوات، على سبيل المثال:

- إعادة تقييم مخاطر علاقة العمل وإعادة تقييم ملف تعريف مخاطر العميل، عند الضرورة.
- بدء تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء.
- النظر في فتح تحقيق معزز في خلفية العميل (بما في ذلك، إذا كان ذلك مناسباً، اللجوء إلى طرف ثالث يوفر خدمات التحقيق).
- أي خطوات أخرى معقولة تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالهم، مع الالتزام بعدم "تحذير" العميل.

وينبغي للمنشآت المالية المرخصة التي تقرر الحفاظ على علاقة العمل أن تتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها:

- توثيق العملية التي تم من خلالها اتخاذ القرار بالحفاظ على علاقة العمل، إلى جانب الأساس المنطقي للقرار وأي شروط تتعلق به؛
و
 - تنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة الكافية لإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ذات الصلة بعلاقة العمل.
- وفي مثل هذه الحالات، وإلى جانب تدابير العناية الواجبة المعززة، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أيضا أن تنفذ تدابير رقابة إضافية مثل:
- طلب بيانات أو معلومات أو وثائق إضافية من العميل من أجل تنفيذ المعاملات (على سبيل المثال، دليل على التراخيص أو التصاريح ذات الصلة، والمستندات الجمركية، ووثائق التعريف الإضافية، والمراجع المصرفية أو غيرها من المراجع).
 - تقييد استخدام العميل لمنتجات أو خدمات معينة.
 - وضع قيود و / أو متطلبات موافقة إضافية على معاملات العميل (على سبيل المثال، حجم المعاملة و / أو حدود الحجم، أو حدود عدد المعاملات من أنواع معينة التي يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية معينة).

كما ينبغي للمنشآت المالية المرخصة توثيق العناية الواجبة المعززة المحددة، والمراقبة المستمرة، وتدابير الرقابة الإضافية التي يتعين اتخاذها. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة الحصول على موافقة الإدارة العليا، بما في ذلك شروطها المحددة ومدتها وأي متطلبات لإزالتها، فضلا عن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها، بما يتناسب مع طبيعة ودرجة تعرضها لغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة التي تهدد العلاقات التجارية.

وبالتالي، فإن استمرار العلاقة مع العملاء، أو إنهاء علاقة، أو إعادة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عن استخدام الحساب، أو أي إجراءات أخرى تتخذها المنشآت المالية المرخصة بعد رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة، أو تقرير الأنشطة المشبوهة أو أي تقرير آخر هو قرار يستند إلى السياسات والإجراءات الداخلية للمنشآت المالية المرخصة بما في ذلك قابليتها لتحمل المخاطر، لحماية المنشآت المالية المرخصة من المخاطر ذات الصلة. وذلك ما لم يتلق الكيان تعليمات من وحدة المعلومات المالية أو أي سلطة مختصة أخرى يجب تنفيذها على الفور ودون تأخير. وفي الحالات التي تقرر فيها المنشآت المالية المرخصة رفض عميل جديد أو إنهاء علاقة قائمة بسبب تقرير عن المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير عن نشاط مشبوه (أو تقرير آخر)، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تضمن إضافة موضوع الإيداع إلى قوائم المراقبة الداخلية، (على سبيل المثال، قائمة بالأفراد والكيانات التي تم إيقاف المعاملة معها لأسباب تتعلق بالجريمة المالية وينبغي أن تفحصها المنشآت المالية المرخصة).

وفي حين أن تقارير المعاملات المشبوهة الفردية، وتقارير الأنشطة المشبوهة، أو التقارير الأخرى التي تشكل خطراً معيناً قد تتطلب تصعيداً ومراجعة لإنهاء العلاقة المحتمل، فإن عمليات الإيداع المتكررة على حساب واحد أو مجموعة من الحسابات ذات الصلة يجب أن تؤدي إلى النظر في إنهاء العلاقة مع العميل. وينبغي أن يؤدي تكرار الإيداعات أيضا إلى إجراء مراجعة للمخاطر المرتبطة بحسابات من نوع مماثل وما إذا كانت الضوابط الداخلية تخفف من المخاطر بشكل فعال. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تحدد عتبة يتم بموجبها تصعيد حساب يخضع لمبلغ معين من الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو إيداعات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة (أو أي تقرير آخر) إلى الإدارة العليا للنظر في إغلاق الحساب، ووضع قيود محتملة على الحساب، و/أو تعزيز المراقبة.

كما يجب على المنشآت المالية المرخصة الحفاظ على سياسة إنهاء العلاقة مع العملاء التي تحدد عملية مراجعة العلاقة الشاملة للعملاء واتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية، بما في ذلك إنهاء العلاقة وإخطار جهات إنفاذ القانون و/أو الشركات التابعة الأخرى للمجموعة، حسب الاقتضاء. ويجب أن تتضمن سياسات إنهاء العلاقة مع العملاء معايير عندما تكون هذه الإجراءات مناسبة وتحدد كيفية مراقبة المنشآت المالية المرخصة لنشاط العميل الذي تقرر الاحتفاظ به. ويجب على المنشآت المالية المرخصة الاتصال بجهات إنفاذ القانون قبل إغلاق الحساب إذا كان الكيان على علم بتحقيق جارٍ لإنفاذ القانون يشمل ذلك الحساب أو العميل، أو قدمت المنشآت المالية المرخصة تقريراً عن المعاملات المشبوهة (التقارير) أو تقارير الأنشطة المشبوهة (التقارير) أو أنواع أخرى من التقارير عن العميل أو الحساب بسبب استمرار الأنشطة المشبوهة. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تدرك أن إنفاذ القانون قد يكون له مصلحة في ضمان بقاء بعض الحسابات مفتوحة على الرغم من النشاط الإجرامي المشبوه أو المحتمل فيما يتعلق بتلك الحسابات. وإذا طلبت وكالة إنفاذ القانون أن تبقى المنشآت المالية المرخصة

حساباً معيناً مفتوحاً، فينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تطلب طلباً خطياً. وينبغي أن يشير الطلب الخطي إلى أن الوكالة طلبت من المنشآت المالية المرخصة أن تحتفظ بالحساب إلى جانب الغرض من الطلب ومدته. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تتخذ المنشآت المالية المرخصة قرار الاحتفاظ بحساب أو إغلاقه وفقاً لمعاييرها ومبادئها التوجيهية.

6.3. الحوكمة والإبلاغ إلى الإدارة العليا

وينبغي أن يكون لدى المنشآت المالية المرخصة آليات لإبلاغ مجلس الإدارة (أو لجنة من المجلس) والإدارة العليا بمبادرات الامتثال، وأوجه القصور في الامتثال، وتقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، أو التقارير التنظيمية الأخرى، والإجراءات التصحيحية المتخذة. وكما ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تطور وتحافظ على نظام للإبلاغ يوفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن حالة برنامج مواجهة غسل الأموال/مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إحصاءات عن العناصر الرئيسية للبرنامج، مثل عدد المعاملات التي يتم رصدها، والتنبيهات التي يتم إطلاقها، والحالات التي تم انشاؤها، وتقارير المعاملات المشبوهة، أو تقارير الأنشطة المشبوهة، أو أنواع التقارير الأخرى التي تم رفعها.

ويجب على الموظفين الإبلاغ عن عدد وأنواع تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة أو التقارير الأخرى المقدمة إلى مجلس الإدارة أو لجنة معينة من قبل مجلس الإدارة. وفي حين لا يطلب من الموظفين تقديم نسخ فعلية من تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة أو تقارير تنظيمية أخرى إلى مجلس الإدارة (أو لجنة من المجلس)، ينبغي أن تحتوي هذه الإخطارات على معلومات كافية لتمكين المجلس أو لجنة من توفير الرقابة المناسبة على برنامج مواجهة غسل الأموال/مكافحة الإرهاب للمنشآت المالية المرخصة. في حالة وجود نشاط فردي لتقديم المستندات يمثل خطراً معيناً، يجوز للإدارة تقديم نسخة من التقرير إلى مجلس الإدارة أو اللجنة المعنية من مجلس الإدارة. وحيثما يكون ذلك مناسباً، يجب إرسال النشاط المشبوه أو المعاملة الكامنة وراء رفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه أو التقارير التنظيمية الأخرى إلى الأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر المرتبطة بالعمل و / أو النشاط الذي هو موضوع تقرير المعاملات المشبوهة، أو تقرير النشاط المشبوه، أو التقارير التنظيمية الأخرى من أجل السماح لهؤلاء الموظفين بالاستجابة بشكل مناسب لمخاطر مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب المحددة. على الرغم من أن جميع هذه الاتصالات تخضع لتقارير سرية المعاملات المشبوهة، تجدر الإشارة إلى أن متطلبات السرية لا تتعلق بالاتصالات داخل المؤسسات المالية المرخصة أو أعضاء المجموعة التابعة لها (الفروع الأجنبية أو الشركات التابعة أو الشركة الأم) لغرض مشاركة المعلومات ذات الصلة بتحديد أو منع أو الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة و / أو الجرائم المتعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب ومخاطر تمويل التنظيمات غير المشروعة، وفقاً للمادة 39.1 من قرار مواجهة غسل الأموال و مكافحة تمويل الإرهاب (المشار إليه أيضاً في المادة 5).

6.4. حفظ السجلات

ووفقاً للمادة 24 من قرار مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، تلتزم المنشآت المالية المرخصة بالاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة ونتائج جميع التحليلات أو التحقيقات التي أجريت لمدة خمس (5) سنوات على الأقل من تاريخ إتمام المعاملة أو إنهاء علاقة العمل. وتتعلق هذه السجلات بتقارير المعاملات المشبوهة الداخلية وتلك المودعة لدى وحدة المعلومات المالية، وينبغي أن تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- سجلات التنبيه بمؤشرات المعاملات المشبوهة والسجلات والتحقيقات والتوصيات وسجلات القرارات وجميع المراسلات ذات الصلة؛
- طلب السلطة المختصة للحصول على المعلومات، وطلبات المساعدة من البنوك المراسلة، وملفات التحقيقات والمراسلات ذات الصلة؛
- العناية الواجبة تجاه العملاء وسجلات مراقبة علاقات العمل والوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها في سياق التحليل أو التحقيق في المعاملات التي يحتمل أن تكون مشبوهة، وطلبات المساعدة من قبل المنشآت المالية المرخصة، وجميع المراسلات الداخلية أو الخارجية أو سجلات الاتصالات المرتبطة بها .

- تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وأنواع التقارير الأخرى (الداخلية والخارجية)، والسجلات، والإحصاءات، جنبًا إلى جنب مع التحليلات والتوصيات وسجلات القرارات ذات الصلة، وجميع المراسلات ذات الصلة؛ و
- الملاحظات المتعلقة بالردود التي تقدمها وحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة المبلغ عنها وتقارير الأنشطة المشبوهة وأنواع التقارير الأخرى، بالإضافة إلى الملاحظات أو السجلات المتعلقة بأي إجراءات أخرى تتخذها أو تطلبها وحدة المعلومات المالية.

المرفق 1 - أمثلة إرشادية لتقرير المعاملات المشبوهة غير الكافية وتقرير الأنشطة المشبوهة

المثال 1:

- سبب الإبلاغ: تُظهر البيانات مدفوعات كبيرة لشركات السيارات الفاخرة. وتستمر المبالغ الكبيرة من تحويل الأموال تستمر على مدى عدة أشهر.

التعليقات: يفقر السيناريو إلى معلومات تعريفية حول موضوع تقرير المعاملات المشبوهة (الاسم والمهنة والعنوان ورقم الحساب وما إلى ذلك)، ولا يتم تقديم أي تفسير للسبب الذي يجعل المنشآت المالية المرخصة تعتبر هذا النشاط مشبوهاً. يفقر السرد إلى بيانات المعاملات المحددة التي تحدد تواريخ ومبالغ المدفوعات الكبيرة وتفاصيل محددة عن وجهة الأموال (اسم وموقع ورقم البنك والحساب لشركات السيارات المستفيدة، إذا كان ذلك قابلاً للتحديد).

المثال الثاني:

- تم شراء حوالات بريدية بتاريخ 21-28-03 إلى شركة ABC بمبلغ 30.000 درهم إماراتي

التعليقات: لم يتم تقديم أي تفسير لسبب اعتبار خدمات تحويل الأموال أو القيمة هذا النشاط مريباً. لا تشير المؤسسات المالية المرخصة إلى ما إذا تم شراء الحوالات نقدًا. لا تقدم المؤسسات المالية المرخصة أي معلومات عن المشتري أو طبيعة العمل (شركة ABC) وما إذا كان هذا النشاط طبيعيًا أو غير عادي بالنسبة للمشتري أو الشركة.

المثال 3:

- حول السيد "X" قيمة إجمالية تساوي 400.000 درهم. تم تحويل جميع الحوالات المالية إلى شركة مقرها في هونغ كونغ. وخلال نفس الفترة الزمنية، أودع السيد "X" مبلغًا نقديًا في حسابه.

التعليقات: يفقر السيناريو إلى تفاصيل محددة حول وجهة الأموال (اسم الشركة والمصرف ورقم حساب المستفيد ومقره في هونغ كونغ، إذا كان يمكن التعرف عليه). ولا تتضمن المنشآت المالية الودعية المرخصة أي معلومات تتعلق بالعلاقة، إن وجدت، بين المنشآت المالية المرخصة والعمل. كما لا يتم توفير بيانات المعاملات المحددة التي تحدد تواريخ ومبالغ كل تحويل مصرفي والإبداع النقدي.

مثال 4:

- يرجع سبب الشك إلى تحويلات متعددة من جهات خارجية يتم دفعها إلى حساب السيد "Y" والتي سرعان ما أعقبتها عمليات سحب نقدي متعددة. الأموال المرسلة من الحساب إلى جهات خارجية متعددة.

التعليقات: يفقر السيناريو إلى تفاصيل محددة عن مصدر الأموال (الفرد/الكيان الذي يرسل تحويلات الطرف الثالث المتعددة). لا يقدم تقرير المعاملات المشبوهة إطاراً زمنياً لموعد إجراء التحويلات، ورقم وقيمة تحويلات الطرف الثالث، ورقم وقيمة السحوبات النقدية، والإطار الزمني (متى) تم إجراء السحوبات النقدية بعد تحويلات الطرف الثالث. ولا تتضمن المنشآت المالية الودعية المرخصة أي معلومات تتعلق بالعلاقة، إن وجدت، بين الفرد/الكيان الذي يرسل التحويلات المتعددة لطرف ثالث والعمل.

المثال 5:

- وصلتنا معلومات بأن السيدة "Y" قد أدينبت بجريمة تهريب مخدرات.

التعليقات: التفاصيل لا تشمل علاقة المنشآت المالية الودعية المرخصة بالشخص وتتضمن تفاصيل تعريف إضافية حول الشخص (الاسم والمهنة والعنوان ورقم الحساب وما إلى ذلك). ولا تصف الرواية أي نشاط مشبوّه باستثناء الإدانة ولا توضح ما إذا كان الاشتباه مرتبطاً بغسل الأموال أو إذا كانت هناك صلات محتملة بتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

المثال 6:

- أتت السيدة "Y" إلى البنك وسألت أسئلة مريبة أثناء عملية فتح الحساب.

التعليقات: التفاصيل لا تشمل الأنشطة المشبوهة كأساس لرفع تقرير الأنشطة المشبوهة (على سبيل المثال، رفض العميل الإجابة على أسئلة فتح الحساب؛ وتقديم وثائق مزورة؛ وإظهار التردد في تقديم معلومات مفصلة عن أعمال العميل). كما يفشل النموذج السردى في وصف المعلومات التي تمكنت المنشآت المالية المرخصة من جمعها عن العميل المحتمل أثناء فتح الحساب (المهنة والعنوان وما إلى ذلك).

المثال 7:

- تعرض السيد "LMN" لوسائل إعلام سلبية تتعلق بارتباطه بجماعة إرهابية.

التعليقات: التفاصيل لا تشمل علاقة المنشآت المالية الودعية المرخصة بالشخص وتتضمن تفاصيل تعريف إضافية حول الشخص (الاسم والمهنة والعنوان ورقم الحساب وما إلى ذلك). كما أن القالب السردى لا يحدد الجماعة الإرهابية، ولا يصف علاقة العميل بالجماعة الإرهابية، ولا الإطار الزمني لتورط العميل مع الجماعة الإرهابية، ولا كيف أصبحت المنشآت المالية المرخصة على علم بهذا.

المثال 8:

- اشترت السيدة "ABC" منتج تأمين باستخدام طرق دفع غير عادية. السيدة "ABC" هي معلمة في مدرسة هابي داي الابتدائية في دبي وتقيم في شارع 11111 ، دبي، الإمارات العربية المتحدة. كما تمتلك السيدة "ABC" سيارتين مؤمنتين لدى المنشآت المالية المرخصة منذ أبريل 2019.

تعليقات: التفاصيل لا تشمل نوع المنتج التأمين الذي تم شراؤه، وفي أي تاريخ، وبأي طريقة دفع، ولماذا تعتبر المؤسسة طريقة الدفع هذه غير عادية. كما لا تشير المؤسسة إلى الغرض المعلن للعميل من شراء منتج التأمين، وإذا كان هذا يتماشى مع ما تعرفه المنشآت المالية المرخصة عن العميل.

مثال 9:

- يطلب السيد "XYZ" زيادة مدفوعات التأمين على حياته خلال الفترة من 02-01-21 إلى 01-05-21، ويبدو أن المدفوعات مبالغ فيها، نظرًا للتاريخ السابق للسيد "XYZ".

التعليقات: يفترض السيناريو إلى تفاصيل تعريف إضافية حول الموضوع (الاسم والمهنة والعنوان وما إلى ذلك) وأيضاً إلى بيانات المعاملات المحددة التي تحدد تواريخ والمبالغ وطريقة الدفع على وثائق التأمين على الحياة. كما لا يصف السيناريو السبب الذي يجعل المؤسسة تعتبر هذه المدفوعات مفرطة استناداً إلى تاريخ العميل السابق في المدفوعات. ولا تشير الرواية إلى المدة التي كان فيها الشخص في حوزته وثيقة التأمين على الحياة.

المرفق 2 - مؤشرات المخاطر في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة

اصدرت وحدة المعلومات المالية الأنماط والمؤشرات التالية في تقريرها نصف السنوي عن اتجاهات الجريمة المالية وأنماطها (يناير - يونيو 2020). وينبغي إدراج هذه الأنماط والمؤشرات، وكذلك أي أنماط ومؤشرات مستقبلية قد تحددها وحدة المعلومات المالية، في برنامج مواجهة غسل الأموال/مكافحة الإرهاب التابع للمنشآت المالية المرخصة بهدف تحديث السياسات والإجراءات وسيناريوهات الكشف ومؤشرات المخاطر لتحديد الأنشطة التي يحتمل أن تكون مشبوهة.

1 المؤشرات العامة

ووفقاً لوحدة المعلومات المالية فإن المؤشرات التالية موجودة في العديد من الأمثلة المستخدمة في غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

- المعاملات التي تنطوي على مواقع ذات أنظمة ضعيفة لمواجهة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب أو التعرض الشديد للفساد.
- معاملات هامة و/أو متكررة على النقيض من النشاط التجاري المعروف أو المتوقع.
- معاملات هامة و/أو متكررة على النقيض من حالة التوظيف المعروفة.
- تفسيرات غامضة أو غير متسقة بشأن مصدر و/أو غرض الأموال.
- عند الاقتضاء، السلوك العصبي أو غير المتعاون الذي يبديه موظفو المنشآت المالية المرخصة/ أو العملاء.

2 التحويلات البرقية من وإلى الحسابات المصرفية

- **كيفية عملها:** تحويل عائدات الجريمة من شخص إلى آخر عن طريق خدمات تحويل الأموال.
- **المؤشرات المحتملة**
 - مدفوعات نقدية كبيرة و/أو متكررة للتحويلات.
 - التحويلات من أو إلى المواقع التي لديها أنظمة مواجهة غسل الأموال/ تمويل الإرهاب ضعيفة أو التعرض الشديد للفساد.
 - التحويلات إلى البلدان عالية المخاطر أو مأوى الضرائب المعروفة.
 - التحويلات إلى العديد من البلدان في الخارج مع عدم وجود مبرر للأعمال التجارية.
 - نفس عنوان المنزل الذي قدمه العديد من المحولين.
 - التردد في تزويد المنشآت المالية المرخصة بتفاصيل تحديد الهوية.

3 شراء السلع القيمة

- **كيفية عملها:** غسل عائدات الجريمة عن طريق شراء سلع قيمة، على سبيل المثال، المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - مشتريات نقدية كبيرة و/أو متكررة من سلع قيمة.
 - شراء وبيع السلع القيمة بانتظام وغير مدعومة لغرض تجاري و/أو غير منطقية اقتصادياً.

4 شراء الأصول القيمة

- **كيفية عملها:** غسل عائدات الجريمة عن طريق شراء أصول قيمة، على سبيل المثال، الممتلكات أو العرבות.
- **المؤشرات المحتملة**
 - شراء/ بيع العقارات أعلى / أقل من القيمة السوقية بغض النظر عن العوائق الاقتصادية.
 - المشتريات النقدية للأصول القيمة بالنقد و / أو الدائع النقدية للأصول القيمة.
 - العقارات منخفضة القيمة التي تم شراؤها مع التحسينات المدفوعة نقداً قبل إعادة البيع.
 - السداد السريع للقروض / الرهون العقارية نقداً أو الأموال من مصدر غير محتمل.

5 شركات خارجية

- **كيفية عملها:** عملية تسجيل الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة في المناطق الحرة، مع المديرين الأجانب و / أو المساهمين من أجل فتح حسابات مصرفية لتسهيل غسل الأموال و / أو مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة من قبل المستفيدين الذين لم يتم التحقق منهم.
- **المؤشرات المحتملة**
 - أعداد كبيرة من الشركات المسجلة بنفس عنوان المكتب.
 - العنوان في الملف هو ل "مكتب ظاهري".
 - يتم فتح / تشغيل الحسابات / المرافق من قبل وكلاء تكوين الشركة.
 - نقص المعلومات المتعلقة بالمديرين / المستفيدين في الخارج.
 - هياكل ملكية معقدة.
 - الشركات ليس لها غرض تجاري واضح.
- **مؤشرات إضافية:**
 - الشخص الطبيعي نفسه هو مدير عدد كبير من شركات المدير الفردي.
 - الشخص نفسه (طبيعي أو اعتباري) هو المساهم في عدد كبير من الشركات ذات المساهم الفردي.
 - استخدام عدد قليل من "الوكلاء" المحليين الذين يجرون معاملات مع سجل الشركات.

6 المساهمين الاسمين أو الصناديق الاستثمارية أو أفراد الأسرة أو الأطراف الثالثة

- **كيفية عملها:** استخدام أشخاص آخرين لتنفيذ المعاملات من أجل إخفاء الهوية الحقيقية للفرد الذي يسيطر في نهاية المطاف على عائدات الجريمة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - العملاء الذين يستخدمون أفراد العائلة أو الأطراف الثالثة، بما في ذلك استخدام حسابات الأطفال.
 - المعاملات التي يبدو فيها أن أطرافاً ثالثة تحتفظ بجزء من الأموال.
 - الحسابات التي يديرها شخص آخر غير صاحب الحساب.
 - العديد من المعاملات التي تتم في مختلف المنشآت المالية المرخصة و / أو الفروع، في يوم واحد.
 - معاملات هامة و/أو متكررة تتم على مدى فترة قصيرة من الزمن.

7 غسل الأموال القائم على التجارة

- **كيفية عملها:** التلاعب بالفواتير، التي غالباً ما تكون ذات صلة بالتجارة الدولية، من خلال المبالغة في قيمة الشحنة التي تزود الكيانات الإجرامية بتبرير ورقي إما لغسل عائدات الجريمة و/أو إرسال أموال إلى الخارج لتمويل الإرهاب.
- **المؤشرات المحتملة**
 - قيمة الفاتورة أكبر من قيمة السلع.
 - الفوارق في بيانات الاستيراد والتصدير المحلية والأجنبية.
 - تحركات البضائع المشبوهة.
 - بيانات الاستيراد المحلي المشبوه.
 - الاختلافات في المعلومات المتعلقة بأصل البضاعة ووصفها وقيمتها.
 - الاختلافات مع الإقرارات الضريبية على إقرارات التصدير.
 - زيادة مفاجئة في مبيعات المزايدات عبر الإنترنت من قبل بائعين معينين (مواقع المزايدات عبر الإنترنت).
 - عمليات الشراء المتكررة بين نفس المشتريين والبائعين (مواقع المزايدات عبر الإنترنت).

8 إلغاء الاعتمادات أو المدفوعات الزائدة

- **كيفية عملها:** غسل عائدات الجريمة عن طريق المبالغة في الدفع ثم طلب شيكات استرداد الرصيد.
- **المؤشرات المحتملة**

- ودائع الشيكات المتكررة الصادرة عن تجار السيارات، وتجار المجوهرات، الخ.
- مدفوعات كبيرة و / أو متكررة لشركات المرافق العامة، على سبيل المثال، بطاقات مسبقة الدفع للوقود، والمحافظ الإلكترونية للاتصالات وما إلى ذلك.
- ودائع الشيكات المتكررة الصادرة عن شركات المرافق العامة (أي مزودي الكهرباء).
- دفعات كبيرة و/أو متكررة للمشتريات من مواقع المزادات عبر الإنترنت.
- ودائع الشيكات الشخصية المتكررة الصادرة عن أطراف ثالثة.

9 التحويلات الإلكترونية من وإلى الحسابات المصرفية

- **كيفية عملها:** تحويل عائدات الجريمة من حساب مصرفي إلى آخر عن طريق المنشآت المالية المرخصة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - التحويلات من أو إلى المواقع التي لديها أنظمة مواجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب ضعيفة أو التعرض الشديد للفساد.
 - التحويلات التي تشمل حسابات تقع في البلدان عالية المخاطر أو مأوى الضرائب المعروفة.
 - التحويلات إلى بلد في الخارج مع عدم وجود مبرر للأعمال التجارية.
 - تحويلات متعددة أرسلت إلى نفس الشخص في الخارج من قبل أشخاص مختلفين.
 - المغادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وقت قصير من تحويل الأموال.
 - تحويلات الأموال بين حسابات مختلفة لا تظهر أي غرض اقتصادي (تحويلات متعددة تحمل رسومًا بنكية حيث يكون التحويل الفردي كافيًا).

10 الخلط المالي

- **كيفية عملها:** الجمع بين عائدات الجريمة والاستيلاء على الأعمال التجارية المشروعة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - ودائع نقدية كبيرة و/أو متكررة عندما يكون لدى الشركة تحويل إلكتروني للأموال في مرافق نقاط البيع.
 - عدد كبير من الحسابات التي يملكها عميل لديه نفس المنشآت المالية المرخصة.
 - الحسابات التي يديرها شخص آخر غير صاحب الحساب.
 - دمج الشركات لإنشاء طبقات.
 - هياكل ملكية معقدة.
 - الاستخدام المنتظم لحسابات الجهات الخارجية.

11 الخدمات المهنية

- **كيفية عملها:** استخدام "المهنيين" لإنشاء على ما يبدو أنشطة تجارية مشروعة، على سبيل المثال، المحامين والمحاسبين والوسطاء ووكلاء تشكيل الشركة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - الحسابات و/أو المرافق التي يتم فتحها و/أو تشغيلها من قبل وكلاء تشكيل الشركة.
 - الشخصيات التي يبدو أن لديها السيطرة الكاملة.
 - المهنيين الفاسدين المعروفين أو المشتبه بهم الذين يقدمون الخدمات للجهات الإجرامية.
 - الحسابات التي يديرها شخص آخر غير صاحب الحساب.

12 الودائع النقدية

- **كيفية عملها:** وضع النقد في النظام المالي.
- **المؤشرات المحتملة**
 - ودائع نقدية كبيرة تليها مباشرة عمليات السحب أو التحويلات الإلكترونية.

13 التمويه

- **كيفية عملها:** تقسيم المعاملات الكبيرة إلى معاملات صغيرة لتجنب التدقيق والكشف من قبل المنشآت المالية المرخصة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - العديد من المعاملات التي تتم في مختلف المنشآت المالية المرخصة و / أو الفروع، في يوم واحد.
 - ودائع نقدية صغيرة / متكررة، سحب، تحويلات إلكترونية تتم على مدى فترة زمنية قصيرة.
 - تحويل محلي أو دولي متعدد منخفض القيمة.

14 الإيداع المجزأ

- **كيفية عملها:** استخدام أطراف ثالثة أو مجموعات من الناس لتنفيذ عملية التمويه.
- **المؤشرات المحتملة**
 - أطراف ثالثة تجري العديد من المعاملات نيابة عن أفراد آخرين.
 - العديد من المعاملات التي تتم في مختلف المنشآت المالية المرخصة و / أو الفروع، في يوم واحد.
 - الحسابات التي يديرها شخص آخر غير صاحب الحساب.

15 بطاقات الائتمان/الشيكاكات/ورقة الدفع (الكبيالة)

- **كيفية عملها:** استخدام الادوات للوصول إلى الأموال الموجودة في المنشآت المالية المرخصة، في كثير من الأحيان في بلد آخر.
- **المؤشرات المحتملة**
 - ودائع الشيكاكات المتكررة على النقيض من النشاط التجاري المعروف أو المتوقع.
 - سلف نقدية متعددة على تسهيلات بطاقات الائتمان.
 - بطاقات الائتمان مع أرصدة ائتمانية كبيرة.

16 المعاملات غير المتسقة مع الغرض المقصود من الحساب

- **كيفية عملها:** المعاملات التي تخرج عن المألوف للفرد أو تتم دون مبرر واضح.
- **المؤشرات المحتملة**
 - المعاملات من أو إلى أطراف غير مرتبطة.
 - مبالغ المعاملة التي لا تتفق مع وحدات التخزين أو الترددات المتوقعة للحساب.
 - المعاملات التي تخرج عن المألوف لمهنة العميل أو نشاطه التجاري.

17 ناقلو النقد/ تهريب العملات

- **كيفية عملها:** إخفاء حركة العملة من بلد إلى آخر باستخدام الأشخاص، أو الأمتعة، أو البريد، أو أي طريقة شحن أخرى، دون تصريح.
- **المؤشرات المحتملة**
 - المعاملات التي تنطوي على مواقع ذات نظم ضعيفة لمواجهة غسل الأموال/مواجهة غسل الأموال أو التعرض الشديد للفساد.
 - العملاء الذين ينتمون إلى مواقع ذات أنظمة مواجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب ضعيفة/التعرض الشديد للفساد.
 - ودائع نقدية كبيرة و/أو متكررة تتم على مدى فترة قصيرة من الزمن.
 - عمليات صرف كبيرة و/أو متكررة للعملات تتم على مدى فترة قصيرة من الزمن.

18 تقنيات الدفع الجديدة

- **كيفية عملها:** استخدام تقنيات الدفع الناشئة أو الجديدة مثل العملات الافتراضية / العملات المشفرة، إقراض الند للند (P2P) وما إلى ذلك لتسهيل غسل الأموال و / أو مكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - الاستخدام المفرط لبطاقات القيمة المخزنة.

- معاملات هامة و/أو متكررة باستخدام خدمات الهاتف المحمول.
- المعاملات غير المبررة من وإلى منصات العملات الرقمية وبورصات الأصول الرقمية.

19 الخدمات المصرفية السرية/خدمات التحويل غير مصرحة

- **كيفية عملها:** تحويل عائدات الجريمة من شخص إلى آخر عن طريق آليات مصرفية غير قانونية مثل نظام الحوالة غير المرخص أو مسجل.
- **المؤشرات المحتملة**
 - سائدة في الغالب تحت رعاية ترخيص شركة تجارية عامة.
 - مدفوعات نقدية كبيرة و/أو متكررة للتحويلات التي يمكن أن تكون فيها الودائع النقدية من العديد من الأفراد المختلفين باستخدام آلات الإيداع النقدي.
 - الأحجام النقدية والتحويلات التي تتجاوز متوسط دخل أصحاب الحسابات المهاجرين.
 - التحويلات من أو إلى المواقع التي لديها أنظمة مواجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب ضعيفة أو التعرض الشديد للفساد.
 - تحويلات كبيرة من الحسابات إلى حسابات تجميع النقدية.
 - سجلات عمليات نقل كبيرة و/أو متكررة بشكل غير رسمي باستخدام حفظ الدفاتر غير التقليدي.
 - عمليات نقل هامة و/أو متكررة يطلبها عملاء غير معروفين أو متقطعين.
 - العديد من الودائع لحساب واحد تليها العديد من المدفوعات التي قدمت لمختلف الناس.
 - فواتير ووثائق غامضة قد تعتمد أن تبدو معقدة.

20 صرف نقدي

- **كيفية عملها:** تبادل الأوراق النقدية منخفضة الفئة للأوراق النقدية ذات الفئات العالية (المعروفة أيضا باسم التكرير) كوسيلة لغسل عائدات الجريمة، فضلا عن تقليل كميات كبيرة من النقد الذي تم الحصول عليه من الجرائم الخطيرة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - تبادلات نقدية كبيرة و/أو متكررة من الفئات الصغيرة إلى الكبيرة.

21 تحويل العملة

- **كيفية عملها:** تحويل عملة إلى أخرى كوسيلة لغسل عائدات الجريمة، فضلا عن تقليل كميات كبيرة من النقد الذي تم الحصول عليه من الجرائم الخطيرة.
- **المؤشرات المحتملة**
 - تبادلات كبيرة و/أو متكررة بالعملات المحلية أو الأجنبية.
 - فتح حسابات بالعملات الأجنبية دون أي غرض تجاري أو اقتصادي واضح.

المرفق 3 - مؤشرات المخاطر لقطاع التأمين الإماراتي

أصدرت هيئة التأمين الإماراتية القائمة التالية لمؤشرات المخاطر عند التعامل مع منتجات التأمين على الحياة والتأمين العام. ويجب دمج المؤشرات، وكذلك أي مؤشرات مستقبلية قد تحددها هيئة التأمين الإماراتية، في برنامج مواجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب للمنشآت المالية المرخصة بهدف تحديث السياسات والإجراءات وسيناريوهات الكشف ومؤشرات المخاطر لتحديد الأنشطة المشبوهة المحتملة المتعلقة بمنتجات التأمين على الحياة والتأمين العام.

1. شراء منتج تأمين لا يشمل احتياجات العميل المعروفة (على سبيل المثال، الغرض من الحساب).
2. يتم أخذ التنازل المبكر لمنتج التأمين على حساب العميل.
3. يبدأ التنازل عن منتج التأمين مع رد المبلغ وتوجيهه إلى طرف ثالث..

4. لا يبدي العميل أي اهتمام بالأداء الاستثماري لمنتج تأمين تم شراؤه ويظهر بدلا من ذلك قلقا كبيرا على شروط التنازل المبكر.
5. يشتري العميل منتجات التأمين باستخدام طرق دفع غير معتادة، مثل النقد أو ما يعادله، أو بأدوات نقدية بمبالغ منظمة جزئياً.
6. يُظهر العميل عدم رغبته في تقديم معلومات تعريفية عند شراء منتج تأميني.
7. يقترض العميل الحد الأقصى للمبلغ المتاح من منتج التأمين الخاص به بعد وقت قصير من الشراء.
8. اعتاد العميل على شراء تأمين منخفض الأقساط ودفع أقساط التأمين عن طريق سداد مدفوعات منتظمة، ولكنه اشترى فجأة تأميناً يتطلب دفع قسط كبير، دون تقديم تفسيرات معقولة له.
9. يشتري العميل منتجات تأميناً دون الاهتمام بالتغطية أو المزايا، أو يهتم العميل فقط بإجراءات قرض وثيقة التأمين، أو إلغاء وثيقة التأمين، أو تغيير المستفيد عند شراء وثيقة تأمين ذات قيمة نقدية عالية أو تتطلب دفع قسط دفعة عالية.
10. عادة ما يدفع العميل قسطاً عن طريق إجراء دفعات منتظمة، ولكنه يطلب فجأة شراء وثيقة تأمين كبيرة عن طريق سداد قسط التأمين دفعة واحدة.
11. يقوم العميل بشراء منتجات التأمين ذات القيمة النقدية العالية على التوالي على مدى فترة قصيرة من الزمن، ولا يبدو أن منتجات التأمين المشتراة أتناسب مع وضع العميل ودخله أو لا علاقة لها بطبيعة عمل العميل.
12. يدفع العميل أقساط التأمين نقداً وفي عدة دفعات أقل بقليل من متطلبات الإفصاح، ولكنه لا يستطيع أن يشرح بشكل معقول مصدر الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، لا يبدو أن المعاملات تتناسب مع وضع العميل ودخله أو لا علاقة لها بطبيعة عمل العميل.
13. بعد دفع قسط كبير لشراء وثيقة تأمين، يتقدم العميل بطلب للحصول على قرض كبير أو يلغي وثيقة التأمين في فترة زمنية قصيرة، والتي لا يتم تقديم تفسيرات معقولة لها.
14. العميل هو حامل واثائق التأمين للعديد من السيارات والتي لا تتوافق مع ملفهم الشخصي.
15. لا يتم الإبلاغ عن سرقة سيارة من قبل العميل / حامل الوثيقة.
16. يحاول العميل تأمين سيارة تم الإبلاغ عن سرقتها أو خسارتها الكاملة.

المرفق 4 - القواعد والمبادئ الشاملة لمنصة goAML

اصدرت وحدة المعلومات المالية دليل GOAML XML (يرجى الاطلاع على القسم 3.4) مع تفاصيل إضافية حول القواعد التي يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر فيها عند رفع تقرير المعاملات المشبوهة، أو تقرير الأنشطة المشبوهة، أو نوع آخر من التقارير في نظام:goAML

- يجب الإبلاغ عن جميع معاملات المؤسسات المالية المرخصة على أنها معاملات ثنائية الأطراف على نظام goAML.
- يجب على الكيانات المبلغة تقديم المعاملات المشبوهة فقط في تقرير. يمكن تقديم أي معاملات إضافية عبر AIFT (عند الطلب فقط).
- بالنسبة لتقديمات AIFT حيث يتجاوز عدد المعاملات 10000، يُنصح الكيانات المبلغة بتقسيمها إلى أكثر من AIFT؛ ومع ذلك، يجب أن تستخدم AIFT نفس "الرقم المرجعي الداخلي".
- يتكون الإيداع من معاملة بين طرفين تحدث من شخص قد يكون موصلاً للحساب.
- يتكون السحب من صفقة بين طرفين تحدث من حساب لشخص.
- يتكون التحويل من معاملة بين طرفين تحدث من شخص / حساب / كيان إلى آخر.
- يتكون التحويل البنكي من معاملة ثنائية تحدث من حساب إلى حساب آخر.
- في حالة عمل المؤسسات المالية المرخصة كبنك مراسل ضمن معاملة تم الإبلاغ عنها، فإن المعاملة تحدث من حساب إلى آخر، حيث يجب تصنيف كلا الحسابين على أنهما "ليس عميلي" من قبل المؤسسات المالية المرخصة / مسؤول الامتثال /.
- في حالة شركات الصرافة، حيث يتم الإبلاغ عن معاملة صرف عملات، يجب الإبلاغ عنها كمعاملة ثنائية الأطراف، حيث يكون الطرفان "من" و "إلى" هما نفس الشخص.
- حقل الموصل إلزامي عند إجراء المعاملة من كيان.
- إذا كان تاريخ ميلاد موضوع (شخص) غير معروف، فيجوز للمستخدم إدخال الأول من كانون الثاني (يناير) 1900 في حقل "تاريخ الميلاد".
- في حالة عدم معرفة تاريخ انتهاء صلاحية المعرف المسجل، يجوز للمستخدم إدخال يوم 31 ديسمبر 2100 في حقل "تاريخ انتهاء الصلاحية".
- عند الإبلاغ عن معاملة تتضمن حساباً، من الضروري أن تقدم المؤسسات المالية المرخصة أيضاً تفاصيل عن الشخص أو الكيان المرتبط بالحساب المذكور.

المرفق 5 - ملخص الإرشادات

مقدمة	الغاية	الغرض من هذا الدليل الإرشادي هو تقديم التوجيه والمساعدة للمنشآت المالية الخاضعة للرقابة، من أجل مساعدتها على تحسين فهمها وأدائها الفعال لالتزاماتها القانونية المحددة بموجب الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة
	التطبيق	تتطبق هذه التوجيهات على جميع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين المرخص لهم و/أو الخاضعين لإشراف المصرف المركزي، في الفئات التالية: البنوك الوطنية، وفروع البنوك الأجنبية، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل، ومقدمي خدمات الدفع، ومقدمي الحوالة المسجلين، وغيرها من المنشآت المالية المرخصة وشركات التأمين، ووكلاء التأمين، ووسطاء التأمين.
	الأسس القانونية	يستند الأساس القانوني للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى (1) المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة؛ (2) قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة؛ و (3) قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ووقف انتشار التسليح وتمويله والقرارات ذات الصلة. ويتناول الأساس القانوني '1' عواقب عدم الكشف عن أي نشاط مشبوه؛ '2' حماية الأفراد الذين يكشفون عن نشاط مشبوه؛ '3' معنى المعاملات المشبوهة.
تحديد المعاملات المشبوهة	دور خط الدفاع الأول	يلعب موظفو خط الدفاع الأول دوراً حاسماً في الكشف عن غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ومنعها.. ويشمل الموظفون داخل خط الدفاع الأول مديري العلاقات، ومديري الأعمال، ووظائف عمليات المكاتب الخلفية.
	دور خط الدفاع الثاني	أما خط الدفاع الثاني (مثل موظفي الامتثال) فيقدم السياسة والمشورة والتوجيه والضمان والرقابة والتحديات لخط الدفاع الأول. وفي حين يمكن للموظفين في وحدات عمليات الجريمة المالية (ربما في خط الدفاع الأول) التحقيق في المعاملات المشبوهة وتوثيق التحقيق الناتج عن ذلك، ينبغي أن يقوم مسؤول الامتثال أو موظف الإبلاغ عن غسل الأموال (في خط الدفاع الثاني) برفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة. أما خط الدفاع الثاني فهو مكلف بالإشراف على برنامج التحقيقات.
	دور خط الدفاع الثالث	ويحدد خط الدفاع الثالث الثغرات وأوجه القصور والضعف في الضوابط التشغيلية التي تملكها أو تشرف عليها أعمال المنشآت المالية المرخصة وعملياتها ووظائف الامتثال.
	الغرض من مراقبة المعاملات	الغرض من مراقبة المعاملات هو المراقبة المستمرة والرجعية لمعاملات العملاء والعملاء المحتملين أو نشاطهم لتحديد النشاط الشاذ عن السلوك العادي. وقد يؤدي ذلك، بعد إجراء مزيد من التحقيقات، إلى توليد المعرفة أو الاشتباه المعقول في الجرائم المالية، وبالتالي يتطلب إبلاغ السلطة المختصة بإنفاذ القانون و/أو الهيئة التنظيمية المعنية كتقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة أو تقرير محلي مماثل يتماشى مع متطلبات الإبلاغ التنظيمية و/أو متطلبات الإبلاغ الخاصة بوحدة المعلومات المالية الإماراتية.
	التنظيم الداخلي	من المهم أن تحدد المنظمة الداخلية للمنشآت المالية المرخصة على النحو المناسب النشاط غير العادي أو الذي يحتمل أن يكون مشبوهاً. وتتألف المنظمة الداخلية من الرقابة الإدارية للمنشآت المالية المرخصة والسياسات والإجراءات؛ وخطوط واضحة للمسؤولية والإبلاغ؛ والتدريب المستمر لمراعاة التغييرات في الأطر التشريعية والتنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهناك أيضاً اعتبارات محددة للمنشآت ذات الفروع والشركات التابعة الأجنبية.
	أساليب مراقبة المعاملات	يجب أن يأخذ برنامج مراقبة المعاملات في الاعتبار مخاطر مواجهة غسل الأموال / تمويل الإرهاب لعملاء المنشآت المالية المرخصة والعملاء المحتملين والنظر في الشركات والمنتجات والخدمات وقنوات التسليم والأسواق الجغرافية بالإضافة إلى المساعدة في تحديد أولويات التنبيهات عالية المخاطر. وتشمل نظم المراقبة عادة تحديد هوية الموظفين أو إحالتهم، أو نظم (يدوية) قائمة على المعاملات، أو نظم مراقبة (آلية)، أو مزيجاً من هذه النظم، بما في ذلك نهج رصد المعاملات القائم على المعلومات.

المعلومات التي يتم إنشاؤها من تقرير المعاملات المشبوهة، تقرير الأنشطة المشبوهة، ونوع آخر من التقارير مهمة لإنفاذ القانون ووحدة المعلومات المالية لتحديد ومكافحة الجريمة المالية بشكل فعال. وعلى وجه التحديد، فإن جودة تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وأنواع التقارير الأخرى أمر حتمي لزيادة الوظيفة التحليلية لوحدة المعلومات المالية لتحديد نقاط الضعف والتهديدات للنظام المالي الإماراتي وتطوير فهم شامل لغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومخاطر تمويل التنظيمات غير المشروعة.	أهمية رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه	
يمكن إيداع أنواع مختلفة من التقارير في منصة "goAML" لوحدة المعلومات المالية (أي تقرير المعاملات المشبوهة، تقرير الأنشطة المشبوهة، RFI، AIFT، RFI، HRCA، HRC، RFIT). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تقسم السرد إلى ثلاثة أقسام (المقدمة والمضمون والخاتمة).	الهيكل الأساسي لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير النشاط المشبوه	
يجب أن يحدد السرد الأسئلة الخمسة ويجب عليها – من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ ولماذا؟ - عن الأنشطة المشبوهة الذي يتم إبلاغ وحدة المعلومات المالية بالإضافة إلى العملية/طريقة العمل (أو كيف؟). وتتناول التوجيهات أيضا كيفية تثبيط الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة الدفاعية أو إيداعات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة عموما.	أفضل الممارسات لصياغة تقرير عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة	إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة
يطلب من المنشآت المالية المرخصة تقديم تقارير عن المعاملات والأنشطة المشبوهة مباشرة إلى وحدة المعلومات المالية باستخدام بوابة "goAML". هناك بعض المعلومات الإلزامية التي يجب على المنشآت المالية المرخصة ملئها عند رفع تقرير في بوابة goAML بالإضافة إلى تقديم بعض الوثائق التكميلية.	كيفية رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه	
بمجرد تقديم التقرير وقبوله في منصة goAML، لا يمكن عمل تغييرات، بما في ذلك التعديلات على المعلومات المفقودة أو غير الصحيحة. ومع ذلك، يجوز للمنشآت المالية المرخصة تقديم ملف AIF أو AIFT أو RFI أو RFIT.	تعديلات على التقارير المقدمة	
وفي غضون 20 يوما من إصدار الإنذار، يتوقع من المنشآت المالية المرخصة أن تقوم بما يلي: '1' مراجعة تنبيه وتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات؛ '2' أن تقوم المنشآت المالية المرخصة بمراجعة الإنذار وتحديد ما إذا كان هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيقات؛ '3' اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان النشاط مشبوها ويتطلب الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة (استنادا إلى قرار مسؤول الامتثال أو مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال).	مراجعة التنبيه والتحقيق في الحالات والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو اتخاذ قرار الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة	
وفي حالة عدم التصعيد في المراجعة المعجل، ينبغي أن يقدم مسؤول الامتثال أو مكتب إدارة المعاملات المالية تقريراً عن المعاملات المشبوهة أو تقريراً عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في غضون 15 يوما من تاريخ تحديد أن المعاملة تفي بتعريف الأنشطة المشبوهة. وفي حالة التصعيد من أجل مراجعة المعجل، ينبغي أن يقدم مسؤول الامتثال أو مكتب إدارة المعاملات المالية تقريراً عن المعاملات المشبوهة أو تقريراً عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية في غضون 24 ساعة من البت في الأمر.	الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو إيداع تقرير الأنشطة المشبوهة	
وينبغي مراجعة أي نشاط جديد ينطوي على تقرير سابق عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه في غضون 90 يوما من آخر معاملة أبلغ عنها. وحيثما يكشف هذا مراجعة عن استمرار الأنشطة المشبوهة، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تقدم تقريراً عن المعاملات المشبوهة أو تقريراً عن الأنشطة المشبوهة في غضون 105 أيام من تاريخ الإبلاغ السابق عن المعاملات المشبوهة أو رفع تقرير عن الأنشطة المشبوهة. ويمكن إجراء مراجعة "لتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة" إما يدويا أو عن طريق نظم/سيناريوهات آلية ومستمرة لرصد المعاملات من قبل مؤسسات مالية مرخصة.	رصد الأنشطة المشبوهة المستمر والإبلاغ عنه	توقيت مراجعات التنبيه وإيداعات تقارير المعاملات المشبوهة
وتشمل الحالات التي تتطلب اهتماما فوريا الانتهاكات التي يمكن الإبلاغ عنها الجارية (مثل جزء من مخطط مستمر لغسل الأموال على النحو الذي أشارت إليه سلطة إنفاذ القانون المختصة) والمعاملات التي تشبه المنشآت المالية المرخصة في أنها تتعلق بتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.	النشاط الذي يتطلب اهتماما فوريا	

استثناءات للتحقيقات المعقدة	وقد تكون هناك حالات تواجه فيها المنشآت المالية المرخصة نشاطا يحتمل أن يكون غير عادي أو مشبوها ذا طابع "معقد". وإذا وصفت المنشآت المالية المرخصة التحقيق بأنه "معقد"، ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تقدم تقريرا أوليا عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة في غضون 15 يوما من التأكد من أن النشاط مشبوه. ثم يكون لدى المنشآت المالية المرخصة 30 يوما إضافيا للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالتحقيق. ويمكن لوحدة المعلومات المالية أن توافق على تمديدات إضافية تتجاوز 30 يوما على أساس كل حالة على حدة.
ملخص الجداول الزمنية للمراجعة والتحقيق والإبلاغ	وهناك جداول زمنية موصى بها ل مراجعة الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في حالة عدم حدوث تصعيد للمراجعة المعجل.
تصعيد للمراجعة المعجلة	وفي بعض الحالات، قد يلزم التصرف في حالة أو حالة ما، كما أن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة يقدم بسرعة أكبر مما تسمح به العمليات المعتادة. وفي هذه الحالات، يتم التصرف في التنبيه ورفع تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة في غضون 24 ساعة.

السرية والحظر ضد " الإفصاح "	السرية والحظر ضد " الإفصاح "	عند إبلاغ وحدة المعلومات المالية عن أي نشاط أو معاملات مشبوهة، تلتزم المنشآت المالية المرخصة بالحفاظ على السرية فيما يتعلق بكل من المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها ومحددة بفعل الإبلاغ عن نفسها، وبذل جهود معقولة لضمان حماية المعلومات والبيانات المبلغ عنها من الوصول إليها من قبل أي شخص غير مصرح به.
التعامل مع المعاملات وعلاقات العمل بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة	متطلبات المقابلة مع وحدة المعلومات المالية	إذا تواصلت وحدة المعلومات المالية مع مؤسسات مالية مرخصة للحصول على معلومات إضافية تتعلق بتقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة يجب تقديم التفاصيل بطريقة دقيقة ومحددة وفقا للطلب. وينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تحافظ على وضوح المعلومات المقدمة وأن تقدمها بالشكل المتوقع.
	بعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة	وعقب رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقديم تقارير عن الأنشطة المشبوهة، يتعين على المنشآت المالية المرخصة أن تتبع عمليات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إن وجدت، لوحدة المعلومات المالية فيما يتعلق بالمعاملة المحددة وعلاقة العمل عموما. قد تقرر المنشآت المالية المرخصة استمرار العلاقة مع العملاء أو إنهاء العلاقة أو إعادة الإبلاغ، من بين أمور أخرى. وأي إجراءات تتخذها مؤسسات مالية مرخصة عقب رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة هي قرار يستند إلى السياسات والإجراءات الداخلية للمنشآت المالية المرخصة، بما في ذلك قابليتها لتحمل المخاطر، على الرغم من أنه ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تنظر في خطر إبلاغ العميل عند تنفيذ هذه التدابير المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة من جديد.
	الحوكمة والإبلاغ إلى الإدارة العليا	ويجب أن تكون لدى المنشآت المالية المرخصة آليات لإبلاغ مجلس الإدارة (أو لجنة من المجلس) والإدارة العليا بحالة برنامجها المتعلق بمواجهة غسل الأموال/مواجهة غسل الأموال، بما في ذلك الإبلاغ عن عدد وأنواع تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة.
الملاحق	المرفق 1 - أمثلة إرشادية لتقرير المعاملات المشبوهة غير الكافية وتقرير الأنشطة المشبوهة	يتعين على المنشآت المالية المرخصة الاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة ونتائج جميع التحليلات أو التحقيقات التي أجريت لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات من تاريخ إتمام المعاملة أو إنهاء علاقة العمل.

المرفق 2 - مؤشرات المخاطر في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة	ونشرت وحدة المعلومات المالية أنماطا ومؤشرات تحذيرية عن نشاط مشبوه ينبغي للمنشآت المالية المرخصة أن تنتظر فيها بغية تحديث السياسات والإجراءات وسيناريوهات الكشف ومؤشرات العلم الأحمر لتحديد الأنشطة التي يحتمل أن تكون مشبوهة.
المرفق 3 - مؤشرات المخاطر لقطاع التأمين الإماراتي	أصدرت هيئة التأمين الإماراتية قائمة بمؤشرات العلم الأحمر التي يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر فيها بهدف تحديث السياسات والإجراءات وسيناريوهات الكشف ومؤشرات العلم الأحمر لتحديد الأنشطة المشبوهة المحتملة.
المرفق 4 - الملحقات القواعد والمبادئ الشاملة لمنصة goAML	يوفر دليل GOAML XML تقديم تفاصيل إضافية حول القواعد التي يجب على المنشآت المالية المرخصة النظر عند رفع تقرير المعاملات المشبوهة، تقرير الأنشطة المشبوهة، أو نوع آخر من التقارير في goAML.
المرفق الخامس	ملخص التوجيهات

يلخص الجدول التالي الجداول الزمنية الموصى بها لمراجعة الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في حالة عدم وجود تصعيد للمراجعة العاجلة:

إجراءات	الحد الأقصى للمخطط الزمني في أيام التقويم
التصرف في التنبيه؛ التوصية بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن الأنشطة المشبوهة؛ واتخاذ قرار بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة	في غضون 20 يوما من توليد التنبيه
تقديم أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه	15 يوما من القرار إلى التقديم (35 يوما من توليد التنبيه)
رفع تقرير متابعة عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه لإجراء "تحقيق معقد"	30 يوما من أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه (65 يوما من توليد التنبيه)
رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه بشأن استمرار النشاط	105 أيام من تقرير المعاملات المشبوهة السابق أو تقرير الأنشطة المشبوهة

في بعض الحالات، قد يلزم تنسيق تنبيه أو حالة وتقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير نشاط مشبوه بسرعة أكبر مما تسمح به الإجراءات المعتادة. في مثل هذه الحالات، سيتم تنسيق التنبيه وتقديم تقرير المعاملات المشبوهة أو تقرير الأنشطة المشبوهة وفقاً للجدول الزمني للمراجعة المعجلة على النحو المبين أدناه.

وتشمل الحالات التي يتوقع فيها إجراء مراجعة عاجلة ما يلي:

- يتطلب النشاط اهتماماً فورياً (كما هو محدد أعلاه)؛ و
- الحقائق المتاحة في مرحلة مراجعة التنبيه تكون أو قد تكون كافية لتبرير تقرير المعاملات المشبوهة أو تقديم تقرير النشاط المشبوه دون مزيد من التحقيق.

ويلخص الجدول التالي الجداول الزمنية الموصى بها لمراجعة الأنشطة المشبوهة والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في حالة التصعيد من أجل المراجعة المعجلة:

إجراءات	الحد الأقصى للمخطط الزمني في أيام التقويم
قرار بشأن رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه وتقديم أول تقرير عن المعاملات المشبوهة أو عن نشاط مشبوه	24 ساعة من القرار إلى التقديم
رفع تقرير عن المعاملات المشبوهة أو تقرير عن نشاط مشبوه بشأن استمرار النشاط	105 أيام من تقرير المعاملات المشبوهة السابق أو الأنشطة المشبوهة

* فيما يلي قائمة غير شاملة بالعوامل التي ينبغي النظر فيها لتحديد ما إذا كان النشاط الذي تم التحقيق فيه مؤهلاً لتحقيق معقد: التحقيقات المتعلقة بالموظفين؛ والتحقيقات المتعلقة بالموظفين؛ والأنشطة التي يجري التحقيق فيها؛ والتحقيقات المتعلقة بالموظفين؛ والأنشطة التي يجري التحقيق فيها؛ وتحقيقات كبيرة تشمل عملاء متعددين، ومتعددة البلدان وحسابات متعددة، ومعاملات متعددة، و/أو طلبات استدعاء متعددة؛ والتحقيقات القانونية المشار إليها.